وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـــامـــعـــة يـــحـــي فـــارس- بـالـمـديـة-

كـلـيـة الحـقـوق و الـعـلـوم الـسـيـاسـيـة

مذكرة نهاية الدراسة للحصول على شهادة الماستر

تخصص: القانون الدولي العام

آلية عمل صندوق النقد الدولي وتأثيره على الدول النامية

من إعداد الطلبة:

حنان شبيرة

نبيل درواوي

تحت إشراف الأستاذة:

كرليفة سامية

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	المؤسسة الأصلية	الصفة
- أ. بلعربي بلقاسم	جامعة المدية	رئيسا
- أ. رحال جمال	جامعة المدية	مناقشا
- د.أ. كرليفة سامية	جامعة المدية	مشرفا

السنة الجامعية: 2023/2022


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أبدأ أولا بحمد الله عزوجل وشكره على نعمته التي من بها علينا لإتمام هذا العمل العلمي المتواضع، لقد شملنا بفضله وكرمه، ومنحنا العزم والقدرة على هذا الإنجاز، فيا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك.

نتقدم في المقام الأول بخالص الشكر والتقدير إلى الدكتورة المحترمة: "**كرليفة سامية**" على طيبة خاطرها ومعاملتها الجيدة، وعلى تحملها معنا أعباء إنجاز هذا العمل، ومرافقتها المستمرة لنا، فلم تبخل علينا بالنصائح والإرشادات والتوجيهات القيمة التي ساعدتنا في إخراج هذا العمل العلمي المتواضع على ما هو عليه .

كما نتقدم بعظيم شكرنا وتقديرنا لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة مذكرتنا.

ولا يسعنا أيضا إلا أن نتقدم بالشكر وعظيم الامتنان لكل من كانوا وراء هذا العمل وساهموا كل من موقعه في تقديم ما يتاح من عون، ولو بكلمة أو دعاء في ظهر الغيب.

الإهـــــــــــداء

أهدي هذا العمل :

-**إلى** الداعم الأول في تحقيق طموحاتي....، إلى ملجأي وسندي في كل مراحل حياتي.....، إلى اعتزازي بذاتي إلى القلب الحنون روح أبي الطاهرة "رحمه الله" وأسكنه الفردوس الأعلى.

-**إلى** من أبصرت بها الطريق في هذه الحياة.....، إلى مصدر الأمان.....، أمي الغالية حفظها الله.

-**إلى** من وجدت فيه رأفة الأخ، وحنان الأب، وعطف الأم وصداقة الصديق، إلى الذي مثل جميع الأدوار حتى يرى نجاحي وتفوقي، إلى أخي هشام.

-**إلى** الشموع التي تنير حياتي إلى إخوتي: محمد، محفوظ، أمين حفظهم الله.

-**إلى** من حبهم يسري في دمائي، وينطق بذكراهم فؤادي، إلى منبع قوتي، ومصدر إرادتي، أخواتي: حفصة، فضيلة، فوزية، حورية.

- **إلى** الكل الأصدقاء والأحبة، إلى كل من تحمله ذاكرتي ولم يسعه قلمي أهدي ثمرة جهدي.

حنـــــــــان.

إهـــــــــــداء

-الحمد لله الذي وفقنا لما وصلنا إليه، وسخر لنا سبل النجاح، ويسر لنا العقبات، وما كنا لولاه لنهتدي لطريق طلب العلم، ونثمن آخر خطوة في مسار دراستنا بمذكرتنا هذه ثمرة جهدنا وشاهدة على سعينا، والتي أهديها :

-**إلى** روح صعدت لخالقها لم تطفأ نار اشتياقها إلى "أبي الغالي" رحمه الله وجعل ملتقانا جنة النعيم.

-**إلى** من كافحت في تربيتي، وقضت من عمرها في سبيل أن ترى نجاحي وسعادتي "أمي الغالية" التي يعجز كل وصف أمامها حفظها الله وأدامها نوراً يضيء حياتي.

-**إلى** كل العائلة الكريمة إخوتي الذين تقاسمت معهم الحياة بحلوها ومرها، حفظهم الله ووفقهم لكل خير.

-**إلى** الأصدقاء من كانوا إخوة لي ودعما طول هذا المسار ولازالوا على العهد محافظين رزقهم الله من كل خير وأنار دربهم.

- **لكل** شخص كان إيجابيا في حياتي وزرع في نفسي روح المواصلة بفعل أو بكلمة طيبة.

نبيـل.

ملخص:

يعالج هذا الموضوع صندوق النقد الدولي كمؤسسة مالية عالمية مسؤولة عن استقرار النظام المالي والنقدي العالمي و التأثير الذي يشكله على الدول النامية إثر تدخله لمساعدتها في معالجة الأضرار التي تصيبها جراء الأزمات الاقتصادية العالمية.

ولقد ظهر صندوق النقد الدولي كهيئة دولية مسؤولة عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومعالجة الاختلالات الاقتصادية التي مست الدول النامية، وشكلت عجز في ميزان المدفوعات لديها، وقد عمل الصندوق على تنظيم هيكل يتكون من أجهزة تسمح له بالعمل بشكل منظم ودون قيود قانونية، وأبان الصندوق عن مسؤوليته اتجاه هذه الدول النامية بممارسته لمهام تمويلية في الجانب المالي ومهام فنية مثل الرقابة والإرشاد وتقديم التوصيات، وهذا لتحقيق أهداف خاصة ما تعلق بدعم استقرار الصرف وتحقيق التعاون الدولي في المجال الاقتصادي.

الأزمات العالمية التي تدخل فيها الصندوق لمساعدة الدول النامية المتضررة كأزمة المديونية وجائحة كورونا أظهرت فعاليته الحقيقية، وهذا من خلال التأثير الذي عاد به على هذه الدول فقد جنبها الانهيار وساعدها على تجاوز الأزمات إلا أنه أظهر عن فشله في تجنيبها الآثار التي تلتها بمضاعفة مشاكلها الداخلية وزيادة مديونيتها وتبعيتها الاقتصادية، وهذا ما ألزم الصندوق بإجراء اصلاحات خاصة في ما يتعلق بالمساواة بين الدول في اتخاذ القرار داخله و ايجاد بدائل عمل تعيده للمسار الذي أنشأ من أجله وينهض بالدول النامية.

مقـــــدمة

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية رأت بلدان الحلفاء الرأسمالية المنتصرة في الحرب ضرورة التحرك السريع في خضم الاقتصاديات المنهارة من جراء الحرب التي اسفرت عن تغيرات جذرية على المستويات السياسية الاجتماعية الثقافية وذلك من خلال النظر في خطط مختلفة لإعادة استقرار النظام النقدي الدولي فتجلى الحل في إنشاء منظمة دولية تأخذ على عاتقها مهمة الاشراف على اسعار صرف عملات الدول ومن ثم الحفاظ على استقرارها اضافة الى تنظيم المعاملات التجارية.

وفي ضوء ذلك يظهر صندوق النقد الدولي على أنه المؤسسة النقدية والمالية الدولية، تبلورت فكرة إنشائه في يوليو 1944 أثناء مؤتمر الأمم المتحدة الذي عقد في "**برتن وودز Bretton Woods**"، فصندوق النقد الدولي يعد القلب النابض، والمحرك الأساسي للنظام النقدي الدولي، حيث جاء من أجل تحقيق استقرار النقد في العالم، جراء الوضع المضطرب الذي تعرض له نظام النقد الدولي بعد الحرب العالمية الثاني، وقد وضع رجال السياسة والاقتصاد المشاركين في المؤتمر مبادئ واهداف حفزت معظم دول العالم للانضمام اليها بما فيها الدول النامية ساعية لوضع خطط ومناهج جديده لتطوير الاقتصاد.

واجه صندوق النقد الدولي تحديات كانت اختبار حقيقي، لكن الصندوق استطاع التكيف والاستمرار والبقاء كجزء من النظام النقدي الدولي، خاصة في النصف الأول من ثمانينات القرن العشرين، عندما انفجرت أزمة المديونية العالمية، وهددت أركان النظام المالي العالمي.

شهد العالم أسوء وأعنف أزمة مالية اقتصادية عالمية بعد انقضاء أزمة المديونية، وهي أزمة 2008 التي انفجرت في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم انتشرت بسرعة فائقة في كل ركن من أركان العالم، وهذا الأمر أدى بالدول إلى دعوة صندوق النقد الدولي ضرورة إجراء إصلاح جذري لآليات اتخاذ القرار داخل الصندوق، مثل نظام الحصص، ونظام التصويت.

جاء صندوق النقد الدولي بمجموعة من الإصلاحات تتمثل في حقوق السحب، وأسعار الصرف وتمويل برامج الإصلاح الاقتصادي، ومحاولة إيجاد حلول للأزمات، والحد من شدتها ومساعدة الدول النامية للعب الدور الأساسي الذي أنشأ من أجله بشكل يحقق المساواة بين الدول الأعضاء في صنع القرار داخله، ووضع سياسات تتماشى مع قدرات الدول، ولا يعزز من مشاكل اقتصادياتها.

تكمن أهمية الموضوع محل الدراسة في معرفة الدور الذي لعبه صندوق النقد الدولي في مساعدة الدول النامية، ورفع معدل نموها الاقتصادي، ومعالجة الاختلالات التي أصابتها، باعتباره الهيئة الدولية المسؤولة عن المحافظة على استقرار النظام المالي العالمي، كما تكمن الأهمية أيضا من خلال هذه المعالجة في إيضاح ما إذا أدى الصندوق الدور الأساسي المبتغى منه أو حاد عنه، بتدخله عبر سياسات

إصلاحية في الدول النامية، والآثار المترتبة عن ذلك بالسلب أو الإيجاب، بالإضافة إلى إبراز إصلاحات صندوق النقد الدولي في زمن الأزمات لسد الثغرات، ومعالجة الأزمات المستقبلية منها عن طريق البرامج المسطرة من طرفه.

نهدف من خلال دراستنا لموضوع تأثير صندوق النقد الدولي وأثره على الدول النامية، من خلال الوقوف على الإطارالمفاهيمي والقانوني لصندوق النقد الدولي، والهيكل المشكل منه ونظام عمله، والسياسات المنتهجة في تأدية مهامه، إلى إبراز أهمية صندوق النقد الدولي في مساعدة وإنقاذ الدول التي تعاني من أزمات مالية، والكشف عن إيجابيات وسلبيات صندوق النقد الدولي.

تعلق اختيارنا للموضوع بأسباب ذاتية وأخرى موضوعية، فالأسباب الذاتية تتمثل في الصلة التي تربط موضوع الدراسة بالتخصص المدروس، كون صندوق النقد هيئة دولية، جاءت معالجة الموضوع من خلال الرغبة في التعرف على آلية عمل صندوق النقد الدولي، لإثراء وتنمية قدراتنا العلمية، محاولة فهم ظاهرة الأزمات المالية، حيث تعتبر من الظواهر المهمة في نطاق العلاقات الدولية الاقتصادية، وما تشكله من خطورة على اقتصاديات دول العالم، والأسباب الموضوعية تتمثل في ارتباط الموضوع بالواقع الاقتصادي وأهميته البالغة ، وتزايد حدة مشكلة التوازن الاقتصادي ودور صندوق النقد الدولي في إعادته.

ومما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير عمل صندوق النقد الدولي على الدول النامية أمام ما يتميز به في نظام عمله من خصوصية في آلياته عن المنظمات الأخرى من جانب، وما باتت تعاني منه دول العالم الثالث من مشاكل اقتصادية من جانب آخر؟؟؟

ومن هذه الإشكالية نطرح عدة تساؤلات :

1-ماهي أهم مجالات الإصلاح التي قام بها صندوق النقد الدولي ؟

2-ما مدى نجاح صندوق النقد الدولي في إدارة واحتواء الأزمة المالية الاقتصادية العالمية 2008؟

3-هل تعد تدخلات صندوق النقد الدولي في معالجة الاختلالات الاقتصادية في الدول النامية ناجحة ؟

واجهتنا العديد من الصعوبات بالرغم من أن موضوع دراستنا يبدو سهلا للوهلة الأولى، إلا أنه لجمع المادة العلمية التي تخدم موضوعنا واجهتنا بعض الصعوبات ومنها صعوبة الحصول على بعض المراجع النادرة بالإضافة إلى صعوبة التنقل لجامعات أخرى للحصول على مراجع، منه شكلت قلة المراجع الدقيقة في الموضوع صعوبة في إنجازنا له، كما أن طبيعة الموضوع أيضا شكلت صعوبة خاصة وأنه يميل إلى الجانب الاقتصادي الدولي ومنه يصعب الفصل بين الاقتصاد والقانون الدولي في شأن هذه المعالجة.

أما فيما يتعلق بالدراسات السابقة، فإننا لا ندعى السبق في معالجة الموضوع، وإنما وجدت بخصوصه عدة دراسات سابق، نذكر منها:

1- مذكرة ماستر للطالبين: بوصبع بلال، غبغوب عبد اللطيف، بعنوان: **إصلاحات آليات صندوق النقد الدولي في إدارة الأزمات المالية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، سنة 2018، 2019 وكانت إشكالاتها ماهي آليات صندوق النقد الدولي؟

وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

- كان لصندوق النقد الدولي دور في معالجة العديد من الأزمات المالية التي واجهت اقتصاديات الدول، وهذا مكنه أيضا من العمل عل تصحيح سلبياته، والثغرات الموجود في أنظمته، إلى أنه قد تلقيت العديد من الانتقادات في إدارته للأزمات .
- فشل الصندوق في توقع أغلب الأزمات عن طريق أدوات الإنذار المبكر.
- لم يقم الصندوق بدوره الرقابي والإشرافي بشكل ناجح.
- عجز موارد صندوق النقد الدولي على تلبية طلبات كل الدول الأعضاء لمواجهة الأزمة المالية العالمية 2008 بالشكل المناسب.

2-وأيضا نجد مذكرة ماستر للطالبتين: لكحل رانية، بوشنقة منار، بعنوان: **تأثيرات صندوق النقد الدولي على مسار النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم اقتصادية، سنة 2020،2021 وكانت الإشكالية المطروحة من خلالها كما يلي: ما مدى تأثير صندوق النقد الدولي على مسار النمو الاقتصادي في الجزائر؟.

عالجت هذه المذكرة إلى عدة نقاط على رأسها:

- دور صندوق النقد الدولي هو إعادة التوازنات الكلية، وذلك من خلال تقديم مساعدات، وقروض، وسد العجز في ميزان مدفوعات الدول خصوصا النامية منها.

اتبعنا المنهج الوصفي ويتجلى هذا من خلال التطرق للإطار النظري لصندوق النقد الدولي والأزمات المالية العالمية، وذلك من خلال سرد وتوضيح الوقائع، وتبيين سياسيات الصندوق، وتواريخ الأزمات ونشأتها، كما يظهر توظيفنا للمنهج التحليلي من خلال تحليل قواعد والاتفاقيات الدولية التي عالجت المشاكل المتمثلة في الأزمات المالية العالمية، وكيفية تعامل الصندوق من خلال آليات عمله المكرسة قانونا معها ومدى نجاحه في معالجتها.

وقصد الإلمام بالموضوع تم إتباع خطة مكونة من فصلين منفصلين شكلا، ومتصلين موضوعا، تسبقهما مقدمة وتلحقهما خاتمة، تكلمنا حول **الإطار القانوني لعمل صندوق النقد الدولي في تحقيق أهدافه (الفصل الأول)**، كما تطرقنا إلى **مظاهر تأثير عمل صندوق النقد الدولي على الدول النامية (الفصل الثاني)** .

الفصل الأول

الإطار القانوني لعمل صندوق النقد الدولي في تحقيق أهدافه

الفصل الأول: الإطار القانوني لعمل صندوق النقد الدولي في تحقيق أهدافه

اتجهت الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، بعد ما خلفته من دمار على مستوى الأنظمة الاقتصادية لدول العالم، إلى دعوة باقي الدول للتشاور، بعقد سلسة من الاجتماعات لوضع نظام اقتصادي دولي جديد أكثر استقرارا، حيث تم عقد مؤتمر "**برتن وودز Bretton Woods** " عام 1944 بالولايات المتحدة الأمريكية، والذي اتفق فيه الحاضرون على إنشاء صندوق النقد الدولي كهيئة دولية، تعنى بإصلاح وتسيير النظام المالي العالمي وتقديم المعونة للدول المتضررة.

في هذا الفصل سنتعرف على هذه الهيئة المتمثلة في صندوق النقد الدولي ونظام عمله من خلال مانستعرضه في دراستنا للأهداف والمهام التي يقوم عليها صندوق النقد الدولي ضمن **(المبحث الأول)**، وقواعد عمل صندوق النقد الدولي لتحقيق أهدافه بين النص والواقع ضمن **(المبحث الثاني)**.

المبحث الأول: صندوق النقد الدولي بين عوامل النشأة ومنطلق تجسيد الأهداف واقعيا

يعتبر صندوق النقد الدولي مؤسسة تتكون من مجموعة الدول الأعضاء، تأسس على أنقاض الفوضى التي شهدتها فترة ما بين الحربين العالميتين، ليكون بمثابة المؤسسة الدولية التي تقع على عاتقها مهمة إدارة النظام النقدي الدولي، وتزداد أهميته في ظل التغيرات الاقتصادية التي كانت سبب في العديد من التعديلات لسياسات صندوق النقد الدولي.

وفي هذا المبحث سوف نتعرف على نشأة صندوق النقد الدولي حيث نتناول الإطار المفاهيمي لصندوق النقد الدولي ضمن **(المطلب الأول)**، والإطار القانوني لأهداف ووظائف الصندوق ضمن **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لصندوق النقد الدولي:

بدأت الأفكار والمقترحات تتولى خلال السنوات الأولى من الحرب العالمية حول إقامة مؤسسات متخصصة بالنقد الدولي، كان أهمها اقتراح إنشاء صندوق النقد الدولي الذي يعد وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة الذي يتشكل من عدة هياكل، وهذا ما سنتعرف عليه في هذا المطلب حيث نتناول نشأة صندوق النقد الدولي **(الفرع الأول)**، والطبيعة القانونية لهذا الأخير **(الفرع الثاني)** والهيكل التنظيمي له **(الفرع الثالث)**.

الفرع الأول:نشأة صندوق النقد الدولي: نشأ صندوق النقد الدولي في ظروف تغيرت على إثرها مراكز القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية، دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى وضع أسس النظام الدولي الحديث المتضمن عدة جوانب، على رأسها الجانب الاقتصادي ومن هذا المنطلق نشأ صندوق النقد الدولي اعتباراً على عدة ظروف **أولا**، ووفق ما عقد من مؤتمرات تمخضت عنها اتفاقيات أولية أسست الصندوق **ثانيا**.

أولا:الظروف الدولية التي نشأ فيها صندوق النقد الدولي: جاءت نشأة صندوق النقد الدولي إثر الظروف التي أصابت الاقتصاد العالمي بالدمار في الثلاثينات من القرن العشرين، هذا ما أجبر عدة دول على التخلي على قاعدة الذهب، وهذا ما أعطى قيمة للنقود، من خلال تحديد قيمة كل عملة بكمية معينة من الذهب، ولهذا السبب لجأت الدول إلى التخفيضات التنافسية لقيمة العملة[1].

[1]- عبد الكريم عوض خليفة، القانون الدولي الاقتصادي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2012، ص 176.

وجهت الولايات المتحدة الدعوة إلى 44 دولة لحضور هذا المؤتمر، وذلك لإعداد لما ينبغي اتخاذه من خطط وتدابير لمعالجة كافة المشاكل الاقتصادية، التي ستواجه هذه الدول في فترة ما بعد الحرب، ولقد كان البحث عن نظام نقدي موحداً تأخذ به الدول حتى توفر الاستقرار العالمي، هدفاً لهذا المؤتمر[1].

ترجع نشأة صندوق النقد الدولي إلى رغبة الدول المتحالفة، في تجنب التطورات التي وقعت خلال فترة مابين الحربين العالميتين، وقد جاء إنشاء صندوق النقد الدولي كحل وسط بين المطالبين بتنظيم العلاقات النقدية العالمية، على أساس احترام سيادة الدول ومنح سلطات محدودة للمنظمة المستحدثة والاتجاه الثاني المطالب منح المنظمة إرادة وسلطات واسعة ولو تطلب الأمر المساس بسيادة الدولة[2].

ثانيا: المؤتمرات الدولية التي نشأ على إثرها صندوق النقد الدولي: تبلورت فكرة نشأة صندوق النقد الدولي، في جويلية1944 خلال مؤتمر الأمم المتحدة الأمريكية، المنعقد في "**برتن وودز Bretton Woods** " إثر اتفاق 45 حكومة لتجنب الكوارث الاقتصادية التي وقعت نتيجة سوء التسيير الاقتصادي، وفي ظل هذا حاولت العديد من الدول الدفاع عن اقتصادها بزيادة القيود المفروضة على الواردات كما لجأت بعض الدول للمحافظة على احتياطي الذهب إلى تقييد حرية مواطنيها في الشراء من الخارج وتحفيظ أسعار عملاتها[3].

أنشئ صندوق النقد الدولي بمقتضى الاتفاقية التي توصل إليها مؤتمر النقد والمال المنعقد في "**برتن وودزBretton Woods** " بتاريخ 22-07- 1944 وقد أصبحت هذه الاتفاقية نافذة اعتبارا من تاريخ 28 ديسمبر 1945 عندما قام ممثلو الدول التي تملك 10% من موارد الصندوق بإيداع وثائق التصديق الاتفاقية[4].

بدأت الدول الحلفاء بعد الحرب العالمية الثانية في إعداد خطط هامة لتطوير العلاقات النقدية المالية العالمية، مما دفع إلى عقد مؤتمر"**برتن وودزBretton Woods** "، حيث وضع ممثلو البلدان المشاركة اتفاقية تأسيس لمؤسسة دولية تشرف على النظام النقدي العالمي، وتعمل على إلغاء قيود الصرف المرتبطة بالتجارة في السلع والخدمات، مما أدى إلى إنشاء صندوق النقد الدولي[5].

---

[1]- محمد عبد الستار كامل نصار، دور القانون الدولي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد،الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 93.

[2]- محمد حمد القطاطشة، النظام الاقتصادي السياسي الدولي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2013، ص 45.

[3]- مريم عمارة، قانون المجتمع الدولي المعاصر، دار بلقيس،الجزائر،2021، ص 190.

[4]- محمد عبد الستار كامل نصار، مرجع سابق، ص 93.

[5]- مريم عمارة ،مرجع سابق، ص 90.

الفرع الثاني: الطبيعة القانونية لصندوق النقد الدولي: أنشأ صندوق النقد الدولي اثر ظروف وهذا ما سنتطرق إليه **(أولا)**، ووفق ما عقد من مؤتمرات تمخضت عنها اتفاقيات أولية أسست الصندوق**(ثانيا)**.

أولا: اعتبار صندوق النقد الدولي منظمة عالمية: إنه من خلال تعريفنا للمنظمة الدولية فإنها تعد هيئة تجمع بين الدول ذات سيادة، وتتصف بالاستمرارية الشخصية القانونية والتي تنبع من إرادة الدول التي أنشأتها، وتعمل المنظمة الدولية أيضا على تحقيق أهداف مشتركة تمثل الغاية التي أنشأتها من أجلها المنظمة إلى جانب ممارستها لنشاطها عن طريق أجهزة خاصة بها، تعبر عن إرادتها وتباشر اختصاصاتها اللازمة باسمها لتحقيق أهدافها المؤكد عليها[1].

يعد صندوق النقد الدولي، المنظمة العالمية الأساسية التي يتم من خلالها التعاون النقدي على المستوى الدولي، ومن خلال الطرح المتعلق بالمنظمة الدولية عامة،فإنه يضم الصندوق في عضويته 188 بلدا عضو مما يجعله منظمة يتعاون من خلالها جميع بلدان العالم تقريبا لتحقيق الصالح المشترك[2].

ثانيا: اعتبار صندوق النقد الدولي وكالة متخصصة: تعتبر المنظمة أو الوكالة الدولية المتخصصة هي كيانات تنشأ بمقتضى اتفاقيات دولية حكومية للقيام بمرفق عام، وترتبط بالأمم المتحدة بموجب اتفاقيات خاصة[3].

تعد الوكالات المتخصصة هي منظمات مستقلة تتمتع بالشخصية الدولية، لذلك فالعضوية في الأمم المتحدة مستقلة عن العضوية في الوكالات المتخصصة،وتتميز بأنها متخصصة في مجالات اقتصادية واجتماعية ماعدا السياسية، كما أنها تتمتع بالشخصية القانونية المستقلة عن إرادات الدول الأعضاء، وفي حدود اختصاصاتها، ومنه يترتب على ذلك قدرتها على التمتع بالحقوق والالتزام بالواجبات[4].

يعد صندوق النقد الدولي أهم مؤسسة دولية تعنى بشؤون السياسات الاقتصادية النقدية والمالية، فهو وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، يقوم على فكرة أن النمو الاقتصادي القوي يعتمد بدرجة رئيسية

---

[1]– عثمان بقنيش، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 54،56،57.

[2]– تقرير صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي لسنة 2013، على الموقع: www.imf.org.

[3]– عمر سعد الله– أحمد بن ناصر، قانون المجتمع الدولي المعاصر، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية،2005 الجزائر، ص 212.

[4]– عبد الرحمان لحرش، المجتمع الدولي، التطور والأشخاص، دار العلوم،الجزائر،2007، ص ص 160،161.

على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وإقامة إطار مؤسسي أساسي لاقتصاد السوق، والانفتاح على الاقتصاد العالمي، وانتهاج سياسات هيكلية تتماشى ومتطلبات السوق[1].

يعتبر صندوق النقد الدولي وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة ، أنشئ بموجب المعاهدة المبرمة بتاريخ : 1945/12/27 في واشنطن، حينما صادق الأعضاء على اتفاقية "**برتن وودز Bretton Woods** " بحيث يتكون الصندوق من أعضائه المنتمين إلى جميع بلدان العالم [2].

الفرع الثالث: الفرق بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مؤسستان يجمعهما هدف واحد، هو رفع مستويات المعيشة في بلدانهما الأعضاء، وتتبع المؤسستان منهجين متكاملين لتحقيق هذا الهدف، حيث يركز الصندوق على قضايا الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي في حين يركز البنك الدولي على التنمية الاقتصادية طويلة الأجل والحد من الفقر.

أولا:الأصول والأهداف المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي: تبلورت فكرة إنشاء صندوق النقد الدولي و البنك الدولي في يوليو 1944 خلال مؤتمر دولي عُقِدَ في الولايات المتحدة (في برتن وودز بولاية نيوهاميشير) فوضع إطارا للتعاون الاقتصادي يهدف إلى إرساء اقتصاد عالمي أكثر استقرار وازدهارا. ولا يزال هذا الهدف محوريا بالنسبة للمؤسستين، لكن عملهما يشهد تطورا مستمرا لمواكبة المستجدات ومواجهة التحديات في القطاع الاقتصادي[3].

ثانيا: مهام كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي:

1-المهمة المنوطة بصندوق النقد الدولي: يعمل الصندوق على تشجيع الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي العالمي، ويقدم المشورة بأن السياسة الاقتصادية و الدعم في مجال تنمية القدرات لمعاونة البلدان الأعضاء على بناء اقتصادات قوية والحفاظ عليها. كذلك يقدم الصندوق قروضا قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل لمساعدة البلدان الأعضاء التي تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات حين يتعذر عليها الوفاء بالتزامات مدفوعاتها الدولية، وتُمَوَّل قروض الصندوق في الأساس من المساهمات التي تدفعها البلدان

---

[1]- بلال بوصبع، عبد اللطيف غبغوب، إصلاحيات آليات صندوق النقد الدولي ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية في الاقتصاد الدولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، السنة الجامعية 2018-2019، الجزائر، ص 11.

[2]- جمال عبد الناصر، التنظيم الدولي النظريات العامة والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 424.

[3] - صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، على الموقع:

https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2022/IMF-World-Bank-New

تاريخ الاطلاع 24-06-2023 على الساعة: 13.01.

الأعضاء في شكل اشتراكات للعضوية، ومعظم موظفي الصندوق من الاقتصاديين الذين يتمتعون بخبرة واسعة في السياسات المالية والاقتصادية الكلية[1].

2-المهمة المنوطة بالبنك الدولي: يعمل البنك الدولي على تشجيع التنمية الاقتصادية طويلة الأجل والحد من الفقر من خلال توفير الدعم الفني والمالي لمساعدة البلدان الأعضاء على إصلاح قطاعات معينة أو تنفيذ مشروعات محددة، مثل بناء المدارس وتوفير المياه والكهرباء ومكافحة الأمراض وحماية البيئة. والمساعدات التي يقدمها البنك الدولي هي مساعدات طويلة الأجل بصفة عامة، وتمول من مساهمات البلدان الأعضاء ومن خلال إصدار السندات. وأغلب موظفي البنك الدولي من المتخصصين في قضايا معينة، مثل المناخ، أو قطاعات محددة كالتعليم[2].

الفرع الرابع: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي: باعتبار أن اتفاقية إنشاء صندوق النقد الدولي قد فتحت باب العضوية أمام جميع دول العالم، بشرط المساهمة في رأس مال الصندوق، واحترام كل تعليماته، فهو يتكون من أجهزة مسيرة وأجهزة استشارية [3].

وتتضح فيما يلي:

أولا: الأجهزة المسيرة: وتتنوع الأجهزة المسيرة في صندوق النقد الدولي وفق ما يلي:

أ-مجلس المحافظين: يعد مجلس المحافظين الجهاز الموسع، الذي يضم ممثلي الدول الأعضاء في الصندوق، حيث يتشكل هذا المجلس من محافظين، ويعين كل واحد منهم من طرف الدولة التي يمثلها في الصندوق، كما تعين تلك الدولة محافظا، ويبقى المحافظ ومساعده في منصبيهما حتى يتم تعيين من يخلفهما، غير أنه لا يمكن للمساعد التصويت إلا عند غياب المحافظ الأساسي، هذا ويختار المحافظون من بينهم رئيسا لمجلس المحافظين[4].

يعد مجلس المحافظين جهاز هاما لرسم السياسة العليا في صندوق النقد الدولي، إذ يباشر كافة اختصاصاته، وله تفويض المديرين التنفيذيين في بعض اختصاصاته ماعدا المسائل الهامة، مثل قبول الأعضاء الجدد، ووفق عضويتهم، والموافقة على تغيير الأنصبة، أو تعديل قيمة عملاتهم، ويجتمع

---

[1]- المرجع نفسه.

[2]- المرجع نفسه.

[3]-صوريا عباس- نادية قادوري، أثر تدخل صندوق النقد الدولي على السياسة الاقتصادية للجزائر خلال الفترة 1989-2014، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري -تيزي وزو، السنة الجامعية 2016-2017، ص 16.

[4]- عبد العزيز قادري، دراسات في القانون الدولي الاقتصادي، دار هومة للطبع والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2002، ص 33.

مجلس المحافظين مرة واحدة سنويا في سياق الاجتماعات السنوية المشتركة بين الصندوق والبنك الدولي، وتضم اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في عضويتها أربعة وعشرون من أعضاء مجلس المحافظين، والتي تجتمع مرتين سنويا على الأقل، أما لجنة التنمية فهي لجنة مشتركة بين مجلس محافظي صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، إذ تقدم المشورة للمحافظين، وترفع إليهم تقاريرها حول سياسات التنمية، والمسائل الأخرى التي تهم الدول النامية [1].

ب-المجلس التنفيذي:يعد المجلس التنفيذي أو مايعرف بمجلس الإدارة الجهاز الدائم في الصندوق، ويقوم المجلس بأداء المهام العادية للصندوق، ويسير عملياته النقدية، وهو بذلك يحدد سياسة الاستفادة من موارد الصندوق، من مبالغ مالية، وآليات قرض، ومضامين المشروطية، كما يشرف مجلس الإدارة على المشاورات التي تجريها الدول الأعضاء بشكل منتظم مع مصالح الصندوق،لتبرير سياستها الاقتصادية والمالية وهو الذي يختار من جانب آخر المدير العام لمدة خمس سنوات[2].

وما دام مجلس الإدارة جهازا مضيقا، فإن هذا يجعل من الدول الأعضاء التي تمتلك الحصص الخمس الأكبر في رأس مال الصندوق، هي التي لها الحق في تعيين مدير تنفيذي عنها ، أما بقية المديرين التنفيذيين فيوزعون حسب المناطق الجغرافية، وينتخبون كل سنتين، والجدير بالملاحظة هو أنه من الممكن أن تفقد الدولة الدائمة العضوية منصبها الدائم في مجلس الإدارة، إذا انخفضت حصتها في رأس مال الصندوق بشكل يجعلها لا تحتل إحدى المراتب الخمس المذكورة، بل أن ذلك ما كاد يحدث لفرنسا سنة 1978 عندما انخفضت حصتها، غير أنها احتفظت بمنصبها الدائم بعد الزيادة من حصتها بقانون 29 أفريل 1978، أما سنة 1990 فقد انتقلت كل من اليابان وألمانيا إلى المرتبة الثانية متعادلتين، وتحولت فرنسا وبريطانيا إلى الصف الرابع متعادلتين أيضا[3].

يبلغ عدد المديرون التنفيذيون حاليا أربعة وعشرون عضوا ،حيث تقوم كل دولة من الدول الكبرى، وهي الولايات المتحدة، واليابان، وألمانيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة ،إلى جانب الصين، وروسيا والمملكة العربية السعودية، بتعيين مديرا تنفيذياأما المديرون الآخرون فتتولىانتخابهم مجموعات من الدول الأعضاء، تعرف باسم الدوائر الانتخابية، لفترة مدتها عامين، يمثلون كل أعضاء الصندوق، ويشرف المديرون التنفيذيون على تنفيذ السياسات التي تحددها الحكومات الأعضاء من خلال مجلس المحافظين، ويقومون بعملهم بإرشادات من اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، وبدعم من الخبراء المتخصصين العاملين

---

[1]- عبد الكريم عوض خليفة، مرجع سابق، ص 192.

[2]- عبد العزيز قادري، مرجع سابق، ص 34.

[3]- المرجع نفسه، ص 35.

في الصندوق، ونادراً ما يتخذ المديرون التنفيذيون قراراتهم على أساس التصويت الرسمي، إذا أنهم يعتمدون على النظام التوفيقي، فيتم تبني القرار عن طريق التفاوض للتوفيق بين الآراء المتناقضة [1].

ج –المدير العام لصندوق النقد الدولي: ينتخب المدير العام من قبل أعضاء المجلس التنفيذي لمدة خمس سنوات، وجرت العادة أن يكون غير أمريكي على عكس مدير البنك الذي يكون أمريكيا، فكان جميع مديري الصندوق منذ تأسيسه إلى الآن اوروبيين[2].

ويقوم المدير العام برئاسة المجلس التنفيذي، ويدير الأعمال اليومية للصندوق تحت إشرافه، وله دوره في إعداد الميزانية وتنفيذها، ومصادقة المجلس عليها، كما يؤمن التنسيق بين المجلس وسائر الأعضاء والمنظمات الدولية،إضافة إلى مهامه الاستشارية والتمثيلية والتسويقية، ويقوم بالإشراف المباشر على مختلف إدارات الصندوق، سواء ذات الاختصاص الوظيفي مثل إدارة الشؤون المالية أو القانونية، أو ذات الاختصاص الجهوي مثل دائرة إفريقيا، ودائرة آسيا، ودائرة أوروبا، أو ذات الاختصاص الفني مثل معهد صندوق النقد الدولي، ويمارس المدير العام وظائفه تحت إشراف المجلس التنفيذي، وبمساعدة ثلاث نواب له[3].

ويعمل المدير الإداري والموظفون بولاء تام للصندوق، ولا يخضعون لسلطة أخرى، وعلى كل بلد عضو أن يحترم الطابع الدولي لهم، ويمتنع عن محاولة التأثير عليهم، ويقوم المدير الإداري بتعين الموظفين، وعليه أن يأخذ في الاعتبار، أوسع تمثيل جغرافي وضرورة توافر أعلى درجات الكفاءة والفعالية[4].

ثانيا: الأجهزة الاستشارية: يوجد إلى جانب الأجهزة المنصوص عليها في نظام الصندوق أجهزة أخرى أنشأها مجلس المحافظين، وتعمل داخل المؤسسة وهي اللجنة النقدية والمالية ولجنة التنمية، كما توجد أجهزة تعمل خارج المؤسسة وهي المجموعات التي تشكلها الدول وهذا ما نفصله كالتالي :

أ–الأجهزة العاملة داخل الصندوق: تتمثل الأجهزة الاستشارية العاملة في الصندوق في العديد من اللجان كما يلي:

1–اللجنة الدولية للشؤون النقدية المالية: تتشكل اللجنة النقدية والمالية الدولية مثل مجلس الإدارة من 24 عضوا يعين كل منهم، أو ينتخب من طرف الدول، أو مجموعة الدول التي لها الحق في تعيين أو، انتخاب عضو مجلس إدارة، وتقوم هذه اللجنة التي كانت قد أنشئت سنة 1974 تحت اسم اللجنة

---

[1]– عبد الكريم عوض خليفة، مرجع سابق، ص 192.

[2]– محمد حمد القطاطشة، مرجع سابق، ص 50.

[3] – المرجع نفسه، ص 50.

[4]– عبد الكريم عوض خليفة، مرجع سابق، ص 193.

الانتقالية، بتقديم أراء وتقارير إلى مجلس المحافظين، بهدف مساعدته على الإشراف على تسيير النظام النقدي الدولي، وتكييفه وعلى اتخاذ الإجراءات الضرورية في فترات الاهتزازات المفاجئة، التي يتعرض لها ذلك النظام، أما عن دورات هذه اللجنة في تجري مرتين في السنة في فصل الربيع في أفريل أو بداية شهر ماي، وبمناسبة انعقاد دورة مجلس المحافظين[1] .

2-لجنة التنمية: تعد لجنة وزارية مشتركة بين مجلس محافظي صندوق النقد الدولي،ومجلس محافظي البنك الدولي، وتتكون من 25 عضوا، من وزارة المالية، وتعقد عادة اجتماعين في السنة، يترافقان مع اجتماعياللجنة المؤقتة، ويقوم برفع التقارير إلى مجلس المحافظين، تتعلق بقضايا الشبكة والسبل الملائمة لنقل موارد حقيقية إلى البلدان النامية، وتعتبر هذه اللجنة الهيئة التي تساعد على تنسيق القرارات، والتكامل البرامجي بين صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي في تعاملها مع البلدان النامية[2].

ب-الأجهزة العاملة خارج الصندوق: تتمثل الأجهزة العاملة خارج الصندوق، في مختلف المجموعات التي شكلتها الدول الأعضاء ونتناولها كالآتي:

1-مجموعة الخمسة: وتظم وزراء مالية القوة الاقتصادية الغربية الخمس وهي فرنسا، ألمانيا، اليابان، بريطانيا بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

2-مجموعة السبعة: وتظم مجموعة الخمسة مضاف إليها كندا وإيطاليا وهي الدول التي أصبحت تعقد القمة السنوية الشهيرة للبلدان الأكثر تصنيعا في العالم، والتي تشارك فيها روسيا [3].

3-المجموعة الإحدى عشر: كانت المجموعة تضم عند إنشائها سنة 1962 عشر دول فقط، وهي مشكلة من وزراء المالية لأهم أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وأولئك الوزراء ينتمون إلى دول المجموعة السبع، مضاف إليها وزراء مالية بلجيكا وهولندا والسويد وسويسرا،ولقد التحقت الأخيرة بتلك المجموعة سنة 1983، قبل أن تنظم استفتاء 19 ماي 1992 الذي تحولت بموجبه من مجرد عضو مراقب إلى عضو كامل في الصندوق، والبنك الدولي،وما يجدر ذكره فيما يتعلق بمهام هذه المجموعة ،هو أنها تقوم بدور الناطق باسم بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لدى الصندوق[4].

4-المجموعة الـ "24" : تعتبر مجموعة أنشأتها مجموعة الـ " 77" ومجموعة "24" تمثل البلدان النامية العضوة في الصندوق منذ 1964، غير أنها لم تشكل رسميا إلا سنة 1972، وتلعب دور الناطق باسم البلدان النامية داخل أجهزة تلك المؤسسة الدولية .

---

[1]- عبد العزيز قادري، مرجع سابق، ص ص 36-37.

[2]- محمد حمد القطاشة، مرجع سابق، ص50.

[3]- عبد العزيز قادري، مرجع سابق، ص38.

[4]-المرجع نفسه، ص 39.

5-المجموعة الثلاثين: تعد مجموعة أخرى توجد إلى جانب المجموعات المطروحة، وتضم موظفين دوليين، وجامعيين، وقادة بنوك، وشركات، بهدف التفكير في توجيه تطور الصندوق[1].

الفرع الرابع: المركز القانوني لصندوق النقد الدولي: يعتبر صندوق النقد الدولي منظمة دولية تتمتع بالشخصية القانونية، ويتمتع بالحصانات والامتيازات التي تتمتع بها المنظمات الدولية،مما يقتضي الوقوف على أهم هذه العناصر:

أولا: الشخصية القانونية لصندوق النقد الدولي: يتمتع الصندوق بشخصية قانونية كاملة ، تمكنه من القيام بالمهام المعهودة إليه، وهذا ماطرح في القسم الأول من المادة التاسعة من دستور الصندوق، المؤكدة على أنه "يمنح الصندوق في أراضي كل من البلدان الأعضاء الوضع القانوني والحصانات والامتيازات المحددة من المادة، وذلك لتمكينه من القيام بالمهم المعهودة إليه"[2].

ويترتب على تمتع صندوق النقد الدولي بالشخصية القانونية التامة، مما يؤهله لممارسة حق التعاقد، وحق امتلاك الأموال الثابتة والمنقولة والتصرف فيها، بالإضافة إلى حق التقاضي وهذا ما تضمنه القسم الثاني من المادة التاسعة .

يتعاون الصندوق، في إطار أحكام هذه الاتفاقية، مع المنظمات الدولية ذات الطابع العام، ومع المنظمات الدولية المتخصصة، والعاملة في مجالات لها علاقة بعمل الصندوقوفق ما أشارت إليه المادة العاشرة من دستور الصندوق[3].

ثانيا: حصانات وامتيازات صندوق النقد الدولي: يتمتع الصندوق بالحصانة، فمن حيث الإجراءات القضائية فإن أصوله وأمواله وأملاكه وعملياته ومعاملاته غير خاضعة للضرائب، كما يتمتع العاملين بالصندوق بالحصانة فيما يتعلق بالإجراءات القضائية عن أعمالهم الرسمية.

أ-الحصانات والامتيازات الممنوحة لممتلكات الصندوق: تتمتع ممتلكات الصندوق وأصوله، أينما وجدت، وأيا كان حائزها، بحصانة قضائية تامة، إلا إذا تنازل الصندوق صراحة عن هذه الحصانة بشأن إجراءات معينة، أو بموجب اتفاق تعاقدي، كما تعفى ممتلكات الصندوق وأصوله، أينما وجدت، وأيا كان حائزها، بالحصانة من التفتيش، أو الاستيلاء، أو المصادرة، أو نزع الملكية، أو أي شكل آخر من أشكال وضع اليد بمقتضى إجراء تنفيذي، أو تشريعي، وتتمتع محفوظات الصندوق بالحصانة الكاملة، وتعفى كافة

---

[1]- عبد العزيز قادري، مرجع سابق، ص 39.

[2]- عبد الكريم عوض خليفة، مرجع سابق، ص199.

[3]- انظر المادة 09-10، اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، واشنطن- الولايات المتحدة الأمريكية، طبعة مارس 2020.

الممتلكات والأصول من كل أنواع القيود والقواعد التنظيمية والضوابط، وإجراءات الحظر المؤقت، وذلك في الحدود الضرورية لأداء الأعمال المنصوص عليها في الاتفاقية التأسيسية للصندوق، كما تعامل مراسلات الصندوق الرسمية في البلدان الأعضاء معاملة المراسلات الرسمية للبلدان الأعضاء الأخرى[1].

تعفى جميع أملاك الصندوق وأصوله من القيود، والأنظمة وإجراءات الرقابة، وتأجيل الدفع، أيا كانت طبيعتها، وذلك بقدر ما يلزم لقيام الصندوق بعمله، كما تتمتع محفوظات الصندوق بحرية تامة[2].

ب-الحصانات والامتيازات الممنوحة لموظفي الصندوق:يتمتع جميع محافظي الصندوق ومديريه التنفيذيين، ومناوبيهم وأعضاء اللجان، والممثلين المعينين، بالحصانة من الملاحقة القانونية فيما يتعلق بأي أعمال يؤدونها بصفتهم الرسمية، إلا إذا تنازل الصندوق عن هذه الحصانة[3].

يتمتع أيضا موظفي الصندوق من غير المواطنين المحليين، بنفس الحصانات من قيود الهجرة، وإجراءات قيد الأجانب، والتزامات الخدمة الوطنية، ونفس التسهيلات المتعلقة بالقيود على الصرف الأجنبي التي تمنحها البلدان الأعضاء إلى الدرجات المماثلة من ممثلي البلدان الأعضاء الأخرى ومسؤوليها وموظفيها[4].

ج- الإعفاءات الضريبية والجمركية للصندوق: يُعفي الصندوق وأصوله وأملاكه ودخله من جميع الضرائب والرسوم الجمركية، وكذلك عملياته ومعاملاته التي بموجب أحكام هذه الاتفاقية، ويعفى الصندوق أيضا من أي التزام بتحصيل والمكافآت التي يدفعها الصندوق للمديرين التنفيذيين ومناوبيهم، ولموظفيهم ومستخدميه من غير المواطنين، أو الرعايا، أو المقيمين في البلد الذي يقومون فيه بعملهم الرسمي[5].

لا يجوز فرض أية ضريبة على أية سندات، أو أوراق مالية يصدرها الصندوق، أيا كان حائزها، بما في ذلك الأرباح، والفوائد ذات الصلة وذلك إذا انطوت الضريبة على تميز ضد هذه السندات أو الصكوك على أساس مصدرها فحسب، أو إذا كان الأساس القانوني الوحيد لمثل هذه الضريبة هو مكان الإصدار، أو نوع العملة المستخدمة، أو المكان المحدد للدفع، أو عملة الدفع الفعلي، أو موقع أي مكتب أو مقر عمل الصندوق [6].

---

[1]-انظر المادة 09، القسم 03إلى07، اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، المرجع السابق.

[2]-المرجع نفسه.

[3]- انظر المادة 09، القسم08، اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، المرجع السابق.

[4]- المرجع نفسه.

[5]-انظر المادة 09، القسم09، اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، المرجع السابق.

[6]-المرجع نفسه.

المطلب الثاني: الأهداف والمهام التي يقوم عليها صندوق النقد الدولي:

إن الاتفاقية المنشئة لصندوق النقد الدولي حددت مجموعة من الأهداف التي أنشئ من أجلها لتشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي، والعمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف، ولكي يحقق هذه الأهداف لابد أن يقوم بمجموعة من الوظائف لتدعيم استقرار أسعار الصرف، وإقامة نظام للمدفوعات متعددة الأطراف، وهذا ما سنتعرف عليه في هذا المطلب الذي سنتناول فيه أهداف صندوق النقد الدولي ضمن **(الفرع الأول)**، وظائف الصندوق ضمن **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول: أهداف صندوق النقد الدولي: حددت المادة الأولى من اتفاقية إنشاء صندوق النقد الدولي الأهداف التي يسعى لتقديمها على رأسها دعم استقرار أسعار الصرف، إذ يعمل على المحافظة على التدابير المنظمة للصرف بين الدول الأعضاء، وتتفادى التنافس على تخفيض أسعار الصرف، وللمساهمة في إقامة نظام المدفوعات متعددة الأطراف بالنسبة للعمليات الجارية بين الدول الأعضاء، وفي محو القيود المفروضة على الصرف الأجنبي، والتي تعيق حركة التجارة الدولية، وكما يسعى الصندوق لبث الثقة بين الدول الأعضاء من خلال جعل موارد الصندوق ميسورةلهم بضمانات ملائمة، ومن ثم إتاحة الفرصة لها لتصحح الأخطاء والاختلالات في موازين مدفوعاتها، دون الالتجاء إلى التدابير التي من شأنها أن تقضي على الرخاء القومي والدولي[1].

نبين الأهداف التي أنشأ من أجلها صندوق النقد الدولي وفق ما يلي:

أولا: التعاون النقدي الدولي: يهدف صندوق النقد الدولي إلى تشجيع التعاون النقدي الدولي، بواسطة هيئة دائمة تهيء سبل التشاور والتآزر فيها يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية، كما يزود الصندوق الدول الأعضاء حسب طلبهم بالخبراء الفنيين لدراسة مشكلاتها المالية، والبحث عن حل لها، وتقديم المعونة والمشورة في شؤون النقد[2].

ثانيا: دعم استقرار أسعار الصرف: يتحقق هذا الهدف عن طريق وضع نظام لأسعار الصرف يكفل عدم حصول التخفيضات المتبادلة في أسعار صرف العملات الدولية، ذلك لأن بعض الدول إذا ما رغبت في زيادة صادرتها تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها، ويضر ذلك الوضع بمصالح الدول المتنافسة ويقوم

---

[1]–انظر المادة 01، اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، المرجع السابق.

[2]– جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، ص ص 423–424.

صندوق النقد الدولي بفرض رقابة على هذه السياسات، ويعمل أيضا على المحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين الدول الأعضاء، ومكافحة عمليات تخفيضيها بقصد المنافسة[1].

ثالثا: الإشراف على النظام النقدي: أنشئ صندوق النقد الدولي أساسا للإشراف على النظام النقدي الدولي، فهو منظمة دولية، تهدف لتنسيق الجهود من أجل تحقيق التعاون عند إعداد السياسات الاقتصادية[2].

يعتبر تدخل صندوق النقد الدولي في الأوقات العسيرة بمثابة تأمين، ذلك أن الآثار السلبية لقروض المؤسسات المالية تعتبر أقل شئنا بالمقارنة مع الخدمات التي تترتب عن هذه القروض، لو استخدمت بكل عقلانية، وبالتالي يمكن القول أن صندوق النقد الدولي لا يساعد الدول التي تعرف مأزقا ماليا على تجنيبها انهيارا اقتصاديا فحسب، بل يساهم في تعزيز حقوق الإنسان كذلك[3].

يعمل الصندوق أيضا على إيجاد تنظيم دولي متمثلا بالصندوق، يسعى لتحقيق التعاون النقدي الدولي، وتوفير إمكانيات وسبل هذا التعاون عن طريق إتاحة الفرصة للدول من أجل حل مشاكل النقد الدولي عبر الحوار وتبادل الرأي حيث يدار الصندوق من قبل الأعضاء الأكثر مساهمة فيه، وهم الولايات المتحدة الأمريكية، وانكلترا، وألمانيا، وفرنسا، وهولندا، وأضيفت السعودية مؤخرا الارتفاع مساهمتها فيه[4].

يعد صندوق النقد الدولي المكان الأمثل للتشاور والتعاون لوضع حلول للمشاكل، والمسائل النقدية الدولية بعد دراستها وعرضها على المجلس التنفيذي، أو مجلس المحافظين بغرض التوصل لموافقة موحدة توجه السياسات النقدية والمالية بما يخدم مصلحة الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية[5].

رابعا: تيسير النمو المتوازن للتجارة الدولية: يبذل الصندوق أقصى جهده لجعل الدول تتخلى عن السياسات التجارية المتطرفة وإزالة القيود بشأن حركة التجارة الدولية، ولجعل كل دولة تستفيد من مواردها الإنتاجية والبشرية [6].

---

[1]– المرجع نفسه، ص ص 94–95.

[2]– عبد الكريم عوض خليفة، مرجع سابق، ص 178.

[3]– عمر يحياوي، مساهمة في دراسة المالية العامة و النظرية العامة وفق للتطورات الراهنة، صنف 05/113 دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 127.

[4]–محمد حمد القطاطشة، مرجع سابق، ص 46.

[5]– محمد عبد الستار كامل نصار، مرجع سابق، ص94.

[6]– المرجع نفسه، ص 94.

يعني تيسير لنمو التجارة الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي، والمحافظة عليها، وفي تنمية الموارد الإنتاجية لجميع الدول الأعضاء على أن يكون ذلك من الأهداف الأساسية لسياستها الاقتصادية، ويسعى صندوق النقد الدولي من خلال إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف لقابلية العملات للتحويل مابين بعضها، وذلك فيما يتعلق بالمبادلات التجارية الجارية بين الدول الأعضاء في الصندوق، وإلغاء القيود على الصرف التي تحول دون نموالتجارة الدولية[1].

خامسا: إقامة نظام للمدفوعات متعددة الأطراف: أي لقابلية العملات للتحويل ما بين بعضها البعض، وذلك فيما يتعلق بالمبادلات التجارية الجارية بين الدول الأعضاء في الصندوق، وإلغاء القيود على الصرف التي تحول دون نمو التجارة الدولية [2].

يقوم نظام المدفوعات المتعددة الأطراف على تحقيق حرية التجارة والمدفوعات في الحساب الجاري من القيود الكمية، إذا تمنع بنود الاتفاقية فرض أساليب الرقابة على الصادرات من سلع وخدمات، كما تمنع فرض الرقابة على المدفوعات الدولية المترتبة على عمليات الحساب الجاري، بينما لا تمنع الاتفاقية فرض الرقابة على حركة رأس المال، وذلك لما لبعض حركات رأس المال من آثار اختلالية، وعلى ذلك فإن القابلية للتحويل وإلغاء الرقابة على الصرف أنما تهدف إلى المبادلات التجارية الجارية، وليس إلى حركات رؤوس الأموال [3].

ولا شك أن قابلية العمولات للتحويل فيما بين الدول دون رقابة من الأمور الضرورية لتشجيع المبادلات التجارية، طالما أن أداء المدفوعات الدولية يتم بسهولة ويسر، وبعيدا عن أي قيود، فالصندوق يفرض تجنب إحداث قيود على المدفوعات الجارية أو أي إجراءات نقدية تنطوي على التميز في المعاملة[4].

الفرع الثاني: وظائف صندوق النقد الدولي: ان الدور الرئيسي لصندوق النقد الدولي هو دور استراتيجي بالدرجة الأولى، ويتعلق بالسياسات المالية والنقدية، والعمل على وضع القواعد والسياسات المالية للدول المتعثرة بما يكفل إعادة هيكلة اقتصادها، وترتيب أولوياتها، وفي سبيل ذلك يستهدف الصندوق تنظيمحركات مدفوعة لدول الأعضاء، والرقابة على عملائها، وعلى سياساتها المالية والنقدية التي قد تؤثر على حركة التجارة الخارجية استيراد وتصديرا[5].

---

[1]– عبد الكريم عوض خليفة، مرجع سابق، ص179.

[2]– محمد حمد القطاطشة، مرجع سابق، ص46.

[3]– المرجع نفسه، ص 46.

[4]– محمد عبد الستار كامل نصار، مرجع سابق، ص 95.

[5]– مراد محمودي، النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة، دار الكتاب الحديث ، القاهرة، 2002، ص113.

أولا : المهمة التمويلية لصندوق النقد الدولي: تتعلق المهمة التمويلية بإمداد الأعضاء بوسائل الدفع الدولية في شكل قروض، أو تسهيلات انتمائية عند الضرورة، ويتدرج تحت هذه المهمة الرئيسية عدة مهام فرعية من ضمنها ما يلي:

أ- منح الدول التي تعاني من عجز مؤقت في ميزان مدفوعاتها الموارد اللازمة لتصحيح هذا الاختلال، دون اللجوء إلى فرض إجراءات نقدية في اقتصاديات هذه البلدان .

ب- تقديم السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية وذلك من خلال ما يسمى بتسهيلات التصحيح الهيكلي وهي معدة لتصحيح مسار السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي للبلد، وتقديم هذه الموارد بالذات إلى البلدان ذات الدخل المنخفض[1].

ثانيا: المهمة الرقابية والإرشادية لصندوق النقد الدولي: يندرج تحت هذه المهمة عدة مهام في ظل الرقابة والإرشاد وفق ما يلي:

أ-يحافظ على استقرار أسعار الصرف، ويمنع الدول من المنافسة على تخفيض قيمة عملاتها، ويحرص على إقامة نظام دفع متعددة الأطراف، مع منع فرض قيود على الصرف التي تحول دون تنمية التجارة وتشجيعها.

ب-يقترح الصندوق على الدول الأعضاء سياسات تصحيحية، يحق لهذه الدول قبولها وتطبيقها، وذلك من أجل الوصول إلى توازن خارجي ذات صلة بتحقيق توازن داخلي[2].

ج- يحرص صندوق النقد الدولي على تقديم النصح والمشورة، للدول الأعضاء في المجالات النقدية والاقتصادية،بالإضافة إلى مراجعة النظام النقدي الدولي[3].

ثالثا: دور صندوق النقد الدولي في إقرار الاستقرار النسبي لأسعار الصرف: تضمنت الاتفاقية المتعلقة بصندوق النقد الدولي نصوصا تستطيع معها الدول تغيير أسعار الصرف، شريطة أن تعلن كل دولة مبدئيا عن قيمة عملتها مقومة بالذهب أو بالدولار الأمريكي[4].

تتضمن ذات الاتفاقية شروطا خاصة بتغير القيمة الخارجية للعملة ، يمكن طرحها في أنه لا يحق لأية دولة عضو أن تقترح تغيير قيمة عملتها الخارجية، إلا بعد التشاور مع صندوق النقد الدولي، ولا يحق للصندوق أن يعترض على أي تغيير لا يتجاوز 10% من القيمة المبدئية للعملة، إذا كان التغيير

---

[1]- محمد حمد القطاطشة، مرجع سابق، ص 48.

[2]- نفس المرجع السابق، ص 48.

[3]- نفس المرجع السابق، ص 48.

[4]- عمر حسين، المنظمات الدولية والتطورات الاقتصادية الحديثة، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، 1967، ص 64.

المطلوب يتجاوز 10%، ولكنه لا يتعدى 20% من القيمة المبدئية للعملة، فلصندوق أن يوافق أو يعترض على إجراء هذا التعديل،غير أنه ينبغي أن يصدر قراره بالموافقة أو الاعتراض في مدى ثلاثة أيام من إخطاره، وإذا كان التغيير المطلوب يزيد عن 20%، فللصندوق أن يوافق أو يعترض دون أن يتقيد بميعاد محدود لإبداء رأيه في هذا التغيير، كما تجنب موافقة الصندوق على أن تغيير القيمة الخارجية للعملة كإجراء ضروري لتصحيح اختلال أساسي في ميزان المدفوعات [1].

أكدت الاتفاقية أيضا على ألا يتعرض صندوق النقد الدولي للأحوال المحلية أو الاجتماعية أو السياسية للدولة العضو عند تقرير ما إذا كان ثمة اختلال أساسي في ميزان مدفوعاتها، فصندوق النقد الدولي لا يجوز له مثلا أن يعترض بأن الأجور قد ارتفعت لمعدل سريع، ولذلك لا يجوز خفض معدلاتها بدلا من تخفيض القيمة الخارجية للعملة[2].

رابعا: دور صندوق النقد الدولي في تقديم المعونة الفنية: استمر صندوق النقد الدولي طوال مدة عمله في تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء، حيث استجابة لمطالبه العديد من الدول من خلال النصح الفني المقدم لها في العديد من المشكلات، حيث قدمت بعثات الصندوق للعديد من الدول النصح والمشورة في تنفيذ سياستها المالية و النقدية[3].

خامسا: دور صندوق النقد الدولي في مجال التدريب: أنشأ صندوق النقد الدولي معهدًا ليضم عدد من البرامج التدريبية يعمل على إيضاح المبادئ الأساسية للتحليل الاقتصادي ويقدم هذا من خلال الخبرة التي اكتسبها الصندوق من خلال علاقته بالدول الأعضاء[4].

---

[1]– المرجع نفسه، ص41.

[2]– عمر حسين، المرجع نفسه، ص ص 64-65.

[3]– المرجع نفسه، ص 42.

[4]–،المرجع، نفسه، ص ص 43-44.

المبحث الثاني: قواعد عمل صندوق النقد الدولي لتحقيق أهدافه بين النصوالواقع:

إن صناعة القرار داخل صندوق النقد الدولي لتحقيق الأهداف التي يصبوا إليها، يستوجب التشاور بين الدول الأعضاء، بشكل يضمن المساواة والعدل ولا يخدم مصالح الأطراف أكثر قوة على حساب الأضعف منها، الأمر الذي يستلزم وجود اللجوء إلى أنظمة عمل تساهم في سير أعماله وفق التطلعات الدولية في مجال الإصلاحات الاقتصادية، ويعتبر نظام التصويت، بالإضافة إلى نظام الحصص الأكثر تأثيرا على مجريات اتخاذ القرارات الهامة الصادرة عن الصندوق سواء بالإيجاب أو السلب.

المطلب الأول: القواعد القانونية لعمل صندوق النقد الدولي

يعد الصندوق من أهم مصادر التمويل التي تقوم بتمويل وإقراض البلدان ومساعدتها وهذا للدول الأعضاء من خلال موارده أو من خلال التدخل بواسطة سياساته وبرامجه، فالصندوق كباقي المنظمات الدولية يلجأ لاتخاذ قرارته عن طريق التصويت حيث يستند نظام التصويت على حصص الأعضاء.

وفي هذا المطلب سوف نتعرف على خصوصية نظام التصويت وأثره على عمل الصندوق ضمن **(الفرع الأول)**، وأثر نظام الحصص في صندوق النقد الدولي على أداء عملها ضمن **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول: خصوصية نظام التصويت وأثره على عمل الصندوق: يلجأ صندوق النقد الدولي كباقي المنظمات الدولية لاتخاذ قراراته عن طريق التصويت، حيث يستند نظام التصويت فيه على حصص الأعضاء، كما يأخذ الصندوق بمبدأ الأغلبية والإجماع وفق ما جاء ضمن نص المادة الثانية عشر من اتفاقية صندوق النقد القسم الخامس الفقرة أ، والتي حددت لكل عضو في الصندوق 250 صوتا، يضاف إليها صوت واحد عن كل جزء من حصته أي ما يعادل 100 ألف وحدة من حقوق السحب الخاصة.

أولا:إجراءات التصويت: يكون لكل عضو صوت واحد وفق ما يلي:

أ-إضافة صوت واحد عن كل مايعادل 400 ألف من حقوق السحب الخاصة عن صافي مبيعات عملته من موارد الصندوق العامة، حتى إجراء عملية التصويت.

ب-استبعاد صوت واحد عن كل ما يعادل 400 ألف صوت من حقوق السحب الخاصة، من صافي مشترياته بشرط أن لا يزيدها عن المشتريات، أو المبيعات في أي وقت عن مبلغ مساوي لحصة العضو[1].

ثانيا: اتخاذ القرارات: يتميز اتخاذ القرارات في هذه المنظمة الدولية بالتدرج فيما يتعلق بنسبة الأصوات اللازمة لإصدار تلك القرارات، إذ تتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة من الأصوات المعبر عنها في القضايا العادية؛ و بأغلبية70 بالمائة في القضايا العملياتية، وبأغلبية 85 بالمائة بالنسبة للمسائل المتعلقة بهيكل الصندوق، أو بتعديل الحصص، وهكذا تكون الولايات المتحدة تمتلك نوعا ما "حق النقض" ما دامت تمتلك وحدها 26 بالمائة من الحصص،غير أن الاتحاد الأوروبي والبلدان النامية كمجموعة تتمتع بأقلية تعطيلوذلك نظرا للتأثير الذي تمارسه مختلف المجموعات على نشاط الصندوق[2].

وما تجدر الإشارة إليه هو أن المملكة العربية السعودية تعتبر سادس دولة من حيث القوة التصويتية، مادامت تمتلك سادس أكبر الحصص، وهو ما أهلها للحصول على مقعد دائم في مجلس الإدارة، وأمام تلك الوضعية نجد البلدان النامية تطالب بمساهمة أكبر من اتخاذ القرارات في الصندوق، والهدف من تلك المطالب التعويض عن الا مساواة، وبالتالي الدعم غير المباشر لاستقلالية تلك البلدان الحقيقية، لكن يجب أن نشير هنا إلى أن الصندوق قد وضع استثناءات وتراخيص خاصة بالبلدان النامية تعمل بها في بعض الحالات[3].

الفرع الثاني:أثر نظام الحصص في صندوق النقد الدولي على أداء عمله: تنص اتفاقية صندوق النقد على وجوب كل بلد عند انضمامه إلى الصندوق بدفع مبلغ يدعى باكتتاب الحصة وبعد إجراء هذا الأخير تقوم الجهة المختصة بمراجعة الحصص في صندوق النقد الدولي وهذا ما سنتعرف عليه فيما يلي:

أولا: اكتتاب الحصة: تنص اتفاقية المنشأة لصندوق الدولي على وجوب كل بلد عند انضمامه إليه بدفع مبلغ يدعى "باكتتاب الحصة" وهو نوع من الرسم على العضوية، يسدد معظمه بالعملة المحلية , وتستخدم الحصة التي يعبر عنها بوحداتSDRS بعدة أغراض منها: مصدر لإقراض الدول الأعضاء التي تعاني من صعوبات تمويلية، كمعيار بيد الصندوق لتحديد قيمة حصة العضو من قروض وموارد الصندوق، بما في ذلك sdrs، حيث تعد حصة البلد العضو أساسا لتحديد حجم قوته التصويتية، أي قدرته على

---

[1]- بلال بوصبع، عبد اللطيف غبغوب، مرجع سابق، ص ص18-19.

[2]- عبد العزيز قادري، مرجع سابق، ص 43.

[3]- المرجع نفسه، ص 43.

*وحدات SDRS: هي وحدات حقوق السحب الخاصة و وحدة الحساب الدولية المستخدمة من قبل صندوق النقد الدولي (IMF) لقياس قيمة العملات المختلفة وتسوية المعاملات المالية بين الدول الأعضاء، تم إنشاء SDRS في عام 1969 كوحدة احتياطية للدول الأعضاء للحصول على مزيد من السيولة الدولية.

الاشتراك في تحديد سياسات الصندوق، وتحدد هذه الحصة عن طريق قيام الصندوق بتحليل ثروة العضو وأداءه الاقتصادي[1].

ثانيا: مراجعة الحصص في صندوق النقد الدولي: تجري مراجعة الحصص مرة واحدة كل خمس سنوات يمكن تعديلها بالزيادة والنقصان وفقا لاحتياجات الصندوق، أي متطلبات السيولة الدولية والقدرة الاقتصادية للبلد العضو، ونمو الاقتصاد العالمي، وقد تطورت أحجام الحصص منذ نشأة الصندوق، وحتى الوقت الحاضر، حيث تضاعفت بحوالي 26 مرة خلال الفترة بين عام 1945و1994، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة أكبر حصة بالصندوق بوصفها من أكبر دول العالم اقتصاديا لتسهم بحوالي 18%من مجموع الحصص، أي بنحو حوالي 37 مليار دولار [2].

من هذا المنطلق جاءت ضرورة لتعديل أحكام الصندوق وسياساته بشكل يراعى فيه العدل والمساواة بين الدول الأعضاء غنيها وفقيرها، واستنادا لأوجه النقد وسبل التطوير، وتعديل شروط الاستفادة من الصندوق بحيث تراعى ظروف الدول الآخذة في النمو والفقيرة، فترتفع شروط السحب الغير مشروطة من 25% من الحصة إلى نسبة أكبر تعتمد على دراسة الواقع الاقتصادي فتكون مثلا 35% من الحصة، وتيسير شروط السحب بالنسبة لموارد الصندوق الأخرى مع تنقيح المواد والقواعد الأخرى التي تكون سلبياتها أكثر من ايجابياتها[3].

نص القانون الداخلي للصندوق على إمكانية إعادة النظر في حجم الحصص لكافة الدول الأعضاء، شريطة أن توافق الدولة المعنية على تعديل حصتها، ولا يعتبر التعديل نافذ المفعول، إلا بعد موافقة الأعضاء الذين يمثلون ثلثي الحصص في رأس مال الصندوق، وعلى هذا الأساس أقرت سبع زيادات لمجموع حصص الأعضاء في الصندوق، خلال الفترة ما بين 1946و1990 وشملت هذه الزيادات حصص الأعضاء الجدد، والزيادات العامة زيادة حصص جميع الأعضاء بدون استثناء،والزيادات الخاصة أوالفردية بمعنى حصول بعض الدول على موافقة الصندوق لإجراء تعديلات في قيمة حصصها الفردية بما يتناسب مع ما طرأ في أوضاعها الاقتصادية مقارنة بالدول الأخرى [4].

---

[1]– بعداش وليد، صندوق النقد الدولي والتوازن الاقتصادي الخارجي– دراسة مقارنة الجزائر – مصر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية والاقتصاد الدولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،السنة الجامعية 2014–2015،ص 14.

[2]–بعداش وليد، مرجع سابق، ص14.

[3]– محمد عبد الستار كامل نصار، مرجع سابق، ص 108.

[4]– وليد بعداش، مرجع سابق، ص 14.

المطلب الثاني: الأحكام القانونية للعضوية في صندوق النقد الدولي:

إن العضوية في الصندوق متاحة لسائر البلدان وفق التوقيت والشروط التي يقررها مجلس المحافظين، ويترتب عن العضوية في صندوق النقد الدولي حقوقا للدولة كما تترتب عنها التزامات من قبل الدولة، بمجرد قبولها عضوا وبناء على ذلك فإنه لابد من توفر شروط:

الفرع الأول: العضوية في الصندوق وشروط اكتسابها:العضوية متاحة لسائر البلدان لكن هناك شروط يجب أن تتوفر في تلك الدول للحصول على العضوية وفي الفرع سنتطرق لمعرفة العضوية في الصندوق **أولا**، وشروط اكتسابها **ثانيا**.

أولا: العضوية في الصندوق: يضم صندوق النقد الدولي الأعضاء الأصليون هم البلدان الممثلة في المؤتمر النقدي والمالي للأمم المتحدة، إن عضوية الصندوق متاحة لسائر البلدان وفق التوقيت والشروط يقررها مجلس المحافظين [1].

ثانيا: شروط اكتساب العضوية: يشترط أن تكون الدولة مستقلة وتتمتع بالسيادة الكاملة، لذلك لا تقبل عضوية الدول المستعمرة،وأن تكون الدولة قادرة على الوفاء بالالتزامات التي تنص عيها اتفاقية تأسيس الصندوق، كما يشترط أن تقدم الدول الراغبة في الانضمام بطلب رسمي إلى المجلس التنفيذي يتضمن جميع المعلوماتوالبيانات الضرورية واللازمة لدراسة مبدئية تمهيد الاتخاذ القرار النهائي للانضمام للعضوية، بالإضافة لدراسة الطلب من طرف المجلس التنفيذي لاتخاذ القرار بالقبول أو الرفض، وأن يكون التفاوض حول قيمة الحصة وطريقة الاكتساب ويتم عرض الطلب على مجلس المحافظين للتصويت عليه بعد التصويت يصبح عضو من أعضاء صندوق النقد الدولي[2].

ثالثا: إيقاف وفقدان العضوية: تم فقدان وإيقاف العضوية في الصندوق بالانسحاب من العضوية أو على إيقافها،أي حرمان الدولة من حقوق العضوية كمايلي:

1-**الانسحاب الاختياري:** يمكن للدولة العضو الانسحاب من العضوية ولكن بعد توفر الشرطين التاليين: علام الدولة للصندوق بالانسحاب كتابيا يعتبر تاريخ الإعلام هو تاريخالانسحاب، الوفاء بالالتزامات القائمة بين الطرفين بعقد اتفاق .

2-**الإيقاف:**يمكن لصندوق النقد الدولي أن يوقع عقوبة الإيقاف على الدولة العضو إذا توفر شرطين: إخلال الدولة العضو بالتزاماتها، وإعلان الصندوق للدولة العضو بالالتزامات المنتهكة وإعطائها مدة زمنية لإنجازها ومنها فرصة لتوضيح موقفها.

---

[1]-اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، مرجع سابق.

[2]- بلال بوصبع، عبد الطيف غبغوب، مرجع سابق، ص 17.

3- الانسحاب الإجباري: ويشترط ذلك توفر: صدور قرار سابق بالإيقاف، عدم التزام الدولة العضو خلال فترة معقولة ومن أمثلة ذلك نجد انسحاب بولونيا اختياريا سنة 1950، وانسحاب تشيكو سلوفاكيا إجباريا سنة 1954 لتعود إلى العضوية سنة 1990 [1].

الفرع الثاني: حقوق والتزامات العضوية في صندوق النقد الدولي: ينشأ عن العضوية في صندوق النقد الدولي مجموعة من الحقوق والالتزامات.

أولا: حقوق العضوية: وهي كما يلي:

1-**حق السحب:** للدولة العضو أن تتطلب من الصندوق شراء عملة أجنبية في مقابل الدفع بعملتها الوطنية ولكن هذا الحق يخضع لعدد من القيود منها ألا يؤدي إلى زيادة عملة العضو لدى الصندوق بمقدار يزيد على 200% من الحصة إلا إذا كان العضو لم يسرف في استخدام موارد الصندوق .

2-الائتمان المتاح : وضع هذا النظام عام 1952 ويمنح العضو بموجبه تأكيد الصندوق وباستعداده لإجابة طلبات السحب في حدود مبلغ معين في خلال مدة معينة عادة سنة دون الحاجة إلى إعادة الإجراءات المتطلبة عند التقدم بطلب سحب جديد وفي هذه الحالة يجب على العضو أن يقوم بإعلان سياسته النقدية والمالية [2].

3-التمويل المتوازن : أتى الصندوق بهذا النظام عام 1963 ويسمح للعضو بموجبه لاسيما إذا كان في البلاء المصدر للمنتجات الأولية أن يتعدى الحد الأقصى لسحب 200% من قيمة الحصة بمقدار لا يزيد على 25% وذلك في حالة انخفاض حصيلة صادراته لأجل قصير والظروف خارجة عن إرادة العضو .

4-المعونة الفنية : وتتمثل في حق الأعضاء الالتجاء إلى صندوق النقد للمشورة في شتى الميادين[3].

ثانيا : التزامات العضوية : تتجسد التزامات الأعضاء وفق عدة منطلقات أهمها:

1- يلتزم العضو بتجديد سعر عملته على أساس الذهب أو الدولار الأمريكي بالاتفاق مع الصندوق على أن يسمح بعقد عمليات الصرف بين عملته وعملة بقية الأعضاء في حدود لا تتعدى زيادة أو نقصانا 1% من ذلك السعر.

---

[1]- نفس المرجع السابق، صص 17-18.

[2]- ناجي سابق، عضوية صندوق النقد الدولي وأهدافه، العولمة وتطورات العالم، 29-08-2021 تاريخ الاطلاع 2023/05/21 على الساعة 01:00 تحت الموقع :
https:m.ahemar.arg.

[3]- المرجع نفسه.

2-ضرورة الحصول على موافقة الصندوق في حال رغبة العضو بتغيير سعر عملته في حالة إذا كان التغيير لا يتعدى 1% [1].

3-ضرورة الالتزام بعدم التميز بين الدول في السياسة الصرف وتجنب الأخذ بنظام التعدد في سعر الصرف.

4-الالتزام بتقديم البيانات التي يتطلبها الصندوق، وخاصة قيما يتعلق بأرصدة العضوية من الذهب والعملات الأجنبية، والتجارة الخارجية، والاستثمارات الأجنبية، والدخل القومي، ومستويات الأسعار، ونظم الصرف[2].

[1]- المرجع نفسه.

[2]- المرجع نفسه.

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل نستخلص أن صندوق النقد الدولي هو وكالة دولية تدخل ضمن منظومة هيئة الأمم المتحدة، تم إنشاءه بعد الحرب العالمية الثانية بموجب اتفاقية "**برتن وودز**" بالولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من01 إلى 22 جويلية 1944، ويتكون الصندوق من 188 دولة عضو.

يسير من قبل أجهزة رئيسية المتمثلة في: مجلس المحافظين، والمجلس التنفيذي، والمدير العام، بالإضافة لأجهزة استشارية التي تنقسم إلى أجهزة عاملة داخل الصندوق وأجهزة عاملة خارج الصندوق،يقوم الصندوق بالمهام التمويلية والرقابية بالإضافة إلى إقرار الاستقرار في أسعار الصرف، كما يقوم الصندوق بتقديم المساعدات الفنية والتدريب للدول الأعضاء.

يسعى صندوق النقد الدولي من خلال هذه المهام التي يمارسها إلى الإشراف على النظام النقدي الدولي ودعم استقرار أسعار الصرف كما يسعى لتحقيق التعاون النقدي الدولي وتيسير النمو المتوازن للتجارة الدولية بالإضافة إلىإقامة نظام للمدفوعات، كما يعتمد الصندوق في عمله على نظام الحصص ونظام التصويت اللذان لهم الدور في صناعة القرار داخله.

الفصل الثاني

مظاهر تأثير عمل صندوق النقد الدولي على الدول النامية

الفصل الثاني: مظاهر تأثير عمل صندوق النقد الدولي على الدول النامية

يملك صندوق النقد الدولي دورا فعالا وإيجابيا لمساعدة الدول النامية، فهو باعتباره مؤسسة تعاونية هدفها تنمية الاقتصاد الدولي، الأمر الذي ينعكس إيجابيا على الاقتصاديات المتضررة ويعالج الاختلالات خاصة في زمن الأزمات، ولكن بالرغم من هذا الدور الفعال إلا أن سياسته تشوبها العديد من العيوب التي تخدم مصالح الدول المسيطرة في العالم و تعودبتأثيرات سلبية على اقتصاديات الدول النامية، ضمن **(المبحث الأول)**.

وقد كان لصندوق النقد الدولي إصلاحات قدمها للدول التي تعاني من الأزمات المالية، ولعل تلك الإصلاحات التي قدمها في الأزمة المالية العالمية 2008، وكذلك أزمة المديونية كل هذه المساعدات التي قدمها لم تكن نتائجها مرغوب فيها،مما أدى إلى إجراء إصلاحات داخل الصندوق، أهمها مايتعلق بعملية السحب الخاصة، وعملية الإقراض، وخط السيولة، وهذا ما سنتطرق إليه ضمن **(المبحث الثاني)**.

المبحث الأول: الدول النامية بين الإيجاب والسلب اتجاه صندوق النقد الدولي:

رغم الدور الفعال والإيجابي الذي قام به صندوق النقد الدولي فإن سياسته تشوبها العديد من المشاكل التي تعوق عمله كمؤسسة تعاونية، هدفها تنمية الاقتصاد الدولي، ولذلك كان لابد من الاقتراحات التي تحسن من عمل الصندوق، وتضع سياسته علي المسار الصحيح، وكذلك سوف نتناول السلبيات والانتقادات الموجهة للصندوق.

المطلب الأول: الدور الإيجابي لصندوق النقد الدولي اتجاه الدول النامية:

باعتبار صندوق النقد الدولي أهم المؤسسات المالية الدولية التي تساهم في علاج الاختلالات الاقتصادية والمالية للدول وإعادة الاستقرار لها، فإنه قام بدور إيجابي في تجنيب الدول المتضررة الانهيار الاقتصادي جراء الأزمات العالمية، والتي عرفت عجزا ماليا كاد ان يعصف بها، كما ساهم في حماية حقوق الإنسان عبر مساهمته في حماية الصحة العالمية ووضعه لاستراتيجيات لمحاربة الفقر والحد من انتشاره في العالم.

الفرع الأول: دور صندوق النقد الدولي في تجنب الانهيار الاقتصادي: تضطر الدول التي تعرف عجزا ماليا للتعامل مع صندوق النقد الدولي، لتجنب الانهيار الاقتصادي، وما يترتب عن ذلك من عدم استقرار داخلي، أهم مثال في هذا الصدد يتعلق برومانيا، حيث قرر رمز الشيوعية "نيكولاي تشاو سيسكو"لأسباب تتعلق بالاستقلال الوطني إلغاء كل استدانة خارجية بلا قيد ولا شرط، وبالتالي بعد أن كان الدين الخارجي يمثل 11 مليار دولار سنة 1980 تم تسديده كلية في أفريل1989[1].

بناءً على ذلك يمكن القول إن العيب في الدول النامية يكمن في التسيير المركزي وللاقتصاد، صحيح أن الدول النامية أنفقت كثيرا في هذا الميدان، لكن كما يقول الخبيران **لانت بريتشيت LantPritchet، ودانييل كوفمان Daniel Kaufmann** :"نوعية النفقة تهم أكثر من قيمتها أو صورتها"[2].

وحتى بتخلي الدول النامية عن الاقتصاد المخطط وتبني النمط الغربي الرأس مالي، فإن الطريق مازالت طويلة لتحقيق التنمية المنشودة، وحسب سبر قريب العهد un rècent sondage 150 موظفا ساميا ومديرا على مستوى المجتمع المدني في ستين 60 دولة نامية،تبين أن الرشوة في القطاع العام أخطر عقبة على نمو بلدانهم، لكن ينبغي التأكيد تجنبا للأفكار المسبقة، أن الرشوة توجد في كل مكان سواء في القطاع العام أو الخاص في الدول الغنية أو الفقيرة[3].

الفرع الثاني: دور صندوق النقد الدولي في علاج أزمة المديونية: نظرا لأهمية الدور الذي يقوم به صندوق النقد الدولي في إدارة النظام النقدي والمالي الدوليين، ودوره الأساسي في معالجة أزمة المديونية

---

[1]– اعمر يحياوي، مرجع السابق، ص128.

[2]– نفس المرجع السابق، ص 129.

[3]– نفس المرجع السابق، ص291.

العالمية سنحاول رصد أهم المساعدات التي استفادت منها الدول النامية ، خصوصا البلدان العربية التي عرفت تحول سياسي، وجهت لهذه المؤسسة جملة من الانتقادات حول الدور الذي يقوم به، وكرد فعل لهذا قام صندوق النقد الدولي بتطبيق جملة من الإصلاحات وسنركز على الجزائر من خلال تدخل صندوق النقد الدولي ببرامج اصلاحية اثناء الازمات التي عانت منها خلال فترة الثمانينات و التسعينات.

اولا: الجزائر: 1-عضوية الجزائر في صندوق النقد الدولي: انضمت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي بتاريخ26 سبتمبر 1963، حيث كانت حصتها تقدر ب 623 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (DST)، لترتفع في أوت 1964 إلى 941.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، حيث تمثل زيادة قدرها 51.1% من حصتها في الصندوق حيث بعد التعديل التاسع استفادت الجزائر بزيادة حصتها حيث أصبح صوتها يقدر ب 9394، أما المبلغ المخصص لها إجمالا هو 128640000 وحدة حقوق سحب خاصة.

تعتبر الجزائر عضو في مجلس المحافظين و بلجنة الاربعة والعشرين (24)، التي تعد بمثابة نقابة داخل الصندوق.

قامت الجزائر باستخدام حقوق السحب الخاصة في العديد من المرات، إضافة للقسط الاحتياطي بالصندوق (كان ذلك سنة1988) كما أنها استخدمت الأقساط الكبيرة [1].

2- البرامج الاقتصادية المطبقة من طرف صندوق النقد الدولي في الجزائر:

جراء التدهور الاقتصادي الذي عرفته الجزائر خلال فترة الثمانينيات تم توقيع على عدة برامج مع الصندوق تخص الإصلاح الاقتصادي تتمثل فيما يلي:

أ-برامج الاستقرار الاقتصادي(1989-1994): وتتمثل في ثلاث اتفاقيات و هي كالآتي:

- اتفاق الاستعداد الائتماني الأول (ماي 1989-جوان 1990):أو بما يسمى ببرنامج التثبيت الاقتصادي الأول والذي يبدأ برسالة حسن نية بموجبها يلتزم البلد بتطبيق مجموعة من السياسات التي تعمل على تصحيح الاختلالات اقتصاديه والمالية في فتره قصيرة حيث تم لجوء الجزائر الى صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على اقساط مرتفعة في إطار هذا الاتفاق في 31 ماي 1989 وبالفعل وافق

[1]- بعداش وليد، مرجع سابق، ص62.

الصندوق على تقديم 155.7 مليون وحده حقوق سحب خاصه وقد تم استخدام المبلغ كليا كشريحة واحدة في 30 ماي 1989[1].

بالنسبة للأهداف المصرح بها في اطار هذا الاتفاق تمثلت في الغاء العجز الميزاني بعد التخلي التدريجي للدولة عن مسؤوليتها بدءا بتحرير الأسعار، تخفيض سعر الصرف، تخفيض قيمه الدينار، تسجيل انخفاض في الواردات وارتفاع الصادرات ونمو الناتج الداخلي، الى جانب الاهداف الوارده في بنود الاتفاق، سعت السلطات الجزائرية ببلوغ هدف ضمني المتمثل في اعاده فتح ابواب السوق المالي الدولي بعد حصولها على ختم الرخاء الذي تحقق بعد ابرام الاتفاق[2].

تمثلت اجراءات الاتفاق في تطبيق الاسعار الحقيقية على السلع والخدمات وذلك برفع الدعم التدريجي على المواد المدعمة من خلال قانون المالية لسنة 1990 تراجعت الجزائر عن دعم القروض الموجهة للمؤسسات العمومية وادخال بعض التعديلات على القانون التجاري فيما يخص السجل التجاري، استحدث القانون المؤسسات المتوسطة والصغيرة اصدار بعض الاحكام الجبائية، اعتماد الوكلاء لدى مصالح الجمارك وضع رخص استيراد للمتعاملين الخواص وهذا من شانه ان يمهد للتحرير التدريجي للتجارة الخارجية، بالإضافة لإجراء تغييرات هيكليه في مجال السياسة النقدية وذلك بصدور قانون النقد والقرض 90/10 الذي يرمي إلى التخلص من مهمه التمويل المباشر للمؤسسة العمومية وفتح القضاء الجزائري الى اعتماد المؤسسات المالية الاجنبية[3].

-اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني (جوان 1991-مارس 1992): لجأت الجزائر مرة اخرى الى صندوق النقد الدولي منذ جوان 1991 الى غايه مارس 1992 بموجب هذا الاتفاق اي اتفاق برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني حصلت الجزائر على قرض قدره 300 مليون وحده حقوق سحب خاصه اي ما يعادل 404 مليون دولار توزع على اربعه اقساط قيمه كل قسط 100 مليون دولار اي ما يعادل75 مليون وحدة

---

[1]- لكحل رانية، بوشنقة منار، مرجع سابق، ص 69.

[2]- المرجع نفسه، ص ص69-70.

[3]- المرجع نفسه، ص70.

حقوق سحب خاصه وقد قسمت هذه الاخيرة الى اربعة شرائح كل شريحه بمبلغ 75 مليون وحده حقوق سحب خاصة[1].

تتمثل اهم الاهداف في اعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الادارية على اساس قواعد السوق، تقليص دور خزينه الدولة في تمويل عجز المؤسسات اصلاح نظام الأجور، وتغيير سياسه الاعانات، والغاء التمييز بين القطاع العام الخاص، توقف الدولة عن التمويل المباشر للبناء والسكن ومشاركه القطاع الخاص في التجارة الخارجية[2].

اتخذت الجزائر مجموعه من التدابير المالية و الاقتصادية من بينها تحرير اسعار الفائدة الدائنة والمدينة في حدود لا تجاوز 20%، انشاء سوق نقدي(سوق ما بين البنوك)، التشريعات التي تحدد شروط التدخل في نطاق الخارجية من استيراد وتصدير وفتح حسابات وتنظيم تجارة الجملة الاستثمار الخارجي وفتح المنافسة الاجنبية خصوصا في مجال المحروقات[3].

-اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث(أفريل1994-مارس1995): أدت الأوضاع الاقتصادية السيئة التي عرفتها الجزائر نتيجة انخفاض سعر البترول سنه 1986 لجوء الحكومة مره اخرى الى صندوق النقد الدولي لطلب قروض جديدة، عقد هذا الاتفاق بشكل علني على عكس الاتفاقين السابقين اللذان تم تنفيذهما في سريه تامة[4].

لم تتغير اهداف هذا الاتفاق عن سابقيه اذ يمكن ان نحصر هذه الاهداف في استعاده وتيره النمو الاقتصادي معدل النمو بين 3% و 6 % ، وكبح معدل التضخم وكبح نمو الكتلة النقدية في حدود 14%، مواصلة تحرير الأسعار والغاء دعمها، الاهتمام بالقطاع الزراعي وترقيه قطاع البناء والاشغال العمومية، استعادة التوازن في ميزان المدفوعات و الحفاظ على القدرة الشرائية للفئات الهشة[5].

---

[1]- المرجع نفسه، ص70.

[2]- المرجع نفسه، ص71.

[3]- المرجع نفسه، ص72.

[4]- المرجع نفسه، ص72.

[5]- المرجع نفسه، ص73.

للوصول الى الاهداف المسطرة تم اتخاذ الاجراءات التالية من قبل الحكومة وهي تخفيض عجل ميزانيه الى 3.3 ٪ خلال هذه الفترة عن طريق تخفيف اعباء تكاليف أجور الموظفين تقليص الاعفاءات عن الرسوم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية رفع اسعار الفائدة المطبقة في إعادة تمويل البنوك خفيف موعد الدين الخارجي في الأجل المتوسط من خلال اعاده جدولة الديون الثنائية للبلد[1].

ب- برنامج التعديل الهيكلي(1995-1998): كانت التصحيح الهيكل ضرورة حتميه لا ما فر منها، فهو تجسيد للإجراءات المسطرة، من اجل الاقتصاد الوطني والانتقال الى اقتصاد السوق ، وبالتالي من أجل تجسيد عمليه التصحيح تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، وبعد موافقته على تقديم قرض الجزائر الدرج في اطار اتفاقيه موسعة للقرض ويمتد الى ثلاث سنوات من 31 مارس 1995 الى 1 أفريل 1998 وقد حددت مبلغ الاتفاق ب 1.69 مليون وحده حقوق سحب خاصه 79.12% من حصة الجزائر في الصندوق [2].

وتتمثل أهداف هذا البرنامج في خفض العجز في الحساب الجاري الخارجي من 6.9% من الناتج المحلي الخام في سنتي 1995 و1997 إلى 2.2% في السنتين 1997 و1998، كما يهدف تحقيق معدل نمو سنوي بمقدار 5% من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات طوال فتره البرنامج، ورفع الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات بـ 5.5% من الناتج المحلي الخام ما بين 1994 و 1995 / 1997 1998 من خلال الحد من نمو الانفاق الجاري ومقاربة معدل التضخم الى المستوى الموجود في الدول الشريكة للجزائر، والعمل على انشاء سوق بين البنوك بالعملة الصعبة و إنشاء مكاتب الصرف ابتداء من جانفي 1996 بالإضافة إلى العمل على تخفيف الضريبة الجمركية بنسبه 50% كحد اقصى.[3]

يبرز في الواقع الاقتصادي الذي افرزه برنامج التصحيح الهيكلي من هذه الناحية أن هناك تحسنا واضحا في معظم المؤثرات الكلية و نبرزها كما يلي:

---

[1]- المرجع نفسه، ص 73.

[2]- الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي، على الموقع:
https://fr.scribd.com/doc/17353175، تاريخ الاطلاع : 24-06-2023 على الساعة:12.03.

[3]- المرجع نفسه.

بالنسبة للنمو الاقتصادي: إذا كان الهدف الأساسي هو استعادة النمو على أسس متينة، قان الاقتصاد الوطني وبعد فترة من الركود الاقتصادي الطويلة نسبيا قد حقق معدلات ايجابية ولو أنها متواضعة في بعض الأحيان[1].

- الإنتاج المزدوج من ناحية الكميات ومن ناحية الأسعار من المحروقات حيث تجاوزت حصة الجزائر أكثر من 800 ألف برميل يوميا سنة 1996 حيث كانت لا تتجاوز 767 ألف برميل يوميا سنة 1995 وكذلك فان الأسعار شهدت ارتفاعا محسوسا.

- تحسن مردود القطاع الفلاحي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حيث ارتفعت نسبة مساهمة هذا القطاع من 15" عام 1995 إلى 21.5" سنة 1996[2].

بالنسبة لعجز الميزانية العامة: حيث سجلت هي الأخرى تحسنا مستمرا خلال فترة البرنامج او حتى بعد ذلك حيث انخفض العجز من 8.7" سنة 1993 إلى 4.4" سنة 1994 لتسجل فائضا بلغ نسبة 3%، ونسبة 2.4 %، ونسبة 2.9 % من الناتج الإجمالي خلال السنوات الثلاثة الأخيرة أي 1996، 1997، 1998 على التوالي حيث يرجع هذا الفائض إلى زيادة فعالية التحصيل الضريبي و الانخفاض النسبي للنفقات العامة.

أما بالنسبة لمعدلات التضخم فقد سجلت تراجعا هاما و مستمر مع نهاية فترة البرنامج حيث انخفض المستوى العام للأسعار حسب مصادر صندوق النقد الدولي من 29 % عام 1994 إلى 18.7 % سنة 1996 ، 5.7 % و 5 % خلال سنتي 1997، 1998 على التوالي[3].

بالنسبة للاحتياطات الدولية: لقد عرفت الاحتياطات تحسنا غير مسبوق و تحقيق فائض في الميزان التجاري الذي اثر بشكل ايجابي على ميزان المدفوعات بسبب ارتفاع أسعار المحروقات ذلك سمح للجزائر برفع احتياطاتها الدولية حيث انتقلت من 2.6 % مليار دولار سنة 1994 الى4.52 مليار دولار سنة 1996 ثم لتبلغ الذروة سنة 1997 بـ 8 مليار دولار[4].

---

[1]– المرجع نفسه.

[2]– المرجع نفسه.

[3]– المرجع نفسه.

[4]– المرجع نفسه.

ثانيا: اليمن: وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي ب 30 جويلية 2010 على عقد اتفاق تسهيل ائتماني لمدة 3سنوات بقيمة 243.5 وحدة من حقوق السحب الخاصة لصالح اليمن لدعم برنامج للإصلاح الاقتصادي الذي يهدف لتحقيق نمو مرتفع ومستدام، والحد من الفقر، وقد استعان اليمن بموارد الصندوق عن طريق قرض بتاريخ17 أفريل 2012، كغيره من بلدان التحول العربي الأردن والمغرب وتونس التي تكبدت خسائر اقتصادية نتيجة الاضطرابات السياسية، قد قدرت قيمة "**التسهيل الائتماني السريع**" بـ 100 مليون دولار أمريكي من أجل حماية احتياطيات النقد الأجنبي، والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، ومع زيادة النفقات الاجتماعية و الرأسمالية[1].

وافق صندوق النقد الدولي ب 2 سبتمبر 2014 على منح اليمن قرضا آخر بقيمة 553 مليون دولار لدعم خطط البلاد الرامية إلى تقوية مركز المالية العامة والحسابات الخارجية، وتحفيز النمو لاقتصادي، ومكافحة الفقر وزيادة المخصصات الشهرية من صندوق الرعاية الاجتماعية[2].

ثالثا: تونس: عقب ثورة جانفي 2011 ودعما لبرنامج الإصلاح الاقتصادي اللازم لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وافق المجلس التنفيذي بتاريخ 7جوان 2013 على اتفاق استعداد ائتماني مدته 24 شهرا وتبلغ قيمته نحو1.75 مليار دولار أمريكي، وفي ديسمبر 2014 استكمل المجلس المراجعة الخامسة في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني، ليصبح مجموع المبالغ المنصرفة 1.5مليار دولار أمريكي، ووافق في ماي 2015 على تمديد الاتفاق لمدة 7أشهر حتى 31 ديسمبر 2015، ويدعم الصندوق أيضاً بتوفير المساعدة الفنيةلإدارة السياسة الضريبية وإدارة الإيرادات وكذا تحسين دارة المالية العامة، وتعزيز القدرة الرقابية وإطار الضمانات للبنك المركزي، وتحسين الإحصاءات النقدية[3].

رابعا: الأردن: وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي بتاريخ 3 أوت 2012 على عقد اتفاق للاستعداد الائتماني مدته 36 شهرا مع الأردن بقيمة 2.5 مليار دولار تقريباً، بالمقابل قامت السلطات الأردنية بتنفيذ خطة طموحة لتقوية الوضع المالي تستهدف الحد من احتياجات التمويل في القطاع العام، وتخفيض الدين العام فقد تعرضت الأردن لسلسة من الصدمات الخارجية أثناء عام 2011، حيث انخفض متوسط امدادات الغاز الطبيعي اليومية التي تصل من مصر على أثر أعمال التخريب التي طالت الغاز العربي في سيناء، واستلزم ذلك زيادة واردات الوقود عالية التكلفة لتوليد الكهرباء أثناء ارتفاع

---

[1]– دودان حنان–زبيري رابح، دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة الديون الخارجية للدول العربية حلال الفترة 2008–2015،مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 2 ،جامعة الجزائر 3، الجزائر، سنة 2018، ص245.

[2]–المرجع نفسه، ص 242.

[3]–المرجع نفسه، ص ص 245–246.

أسعار النفط، بالإضافة للتوترات الإقليمية التي أثرت على السياحة، وتحويلات العاملين والاستثمار الأجنبي، وهو ما ساهم في اتساع عجز الحساب الجاري الخارجي[1].

الفرع الثالث: مساهمة صندوق النقد الدولي في تعزيز حقوق الإنسان:ساهم صندوق النقد الدولي في تجسيد حماية فعالة لحقوق الإنسان لاسيما الحق في الصحة والحق في الغذاء ومكافحة الفقر من خلال ما يلي:

أولا: دور صندوق النقد الدولي في حماية الحق في الصحة: سارع صندوق النقد الدولي انتشار فيروس كورونا في العالم إلى تقديم مجموعة من التدخلات لدعم مستويات استجابة الدول الأعضاء لهذه الجائحة، من خلال مسارات عمل مختلفة استهدفت المساهمة في الجهود الرامية إلى التخفيف من الآثار الناتجة عن انتشار الجائحة، وقام في ظل ذلك بمجموعة من الإجراءات وفق ما يلي:

أ-**إنشاء خط السيولة قصير الأجل:** تحرك الصندوق على وجه السرعة استجابة للجائحة من خلال استحداث خط السيولة قصيرة الأجل، وهو تسهيل جديد لصرف مساعدات السيولة للبلدان الأعضاء، التي تتميز أطر سياساتها وأساسياتها الاقتصادية بدرجة عالية من القوة، وتواجه احتياجات احتمالية متوسطة الحجم من السيولة قصيرة الأجل بسبب الصدمات الخارجية[2].

يعتبر خط السيولة قصيرة الأجل هو أول إضافة إلى أدوات الصندوق التمويلية، منذ قرابة العشر سنوات، ويتيح هذا التسهيل الجديد خط ائتمان موثوق ومتجدد، بغير شروط لاحقة للبلدان الأعضاء التي تتميز أساسياتها الاقتصادية، وأطر سياساتها بدرجة كبيرة من القوة، بالإضافة إلى تسهيل آخر يتيحهاالصندوق تحت ما يعرف بخط الائتمان المرن، "**خط السيولة قصيرة الأجل**" مصمَّم لتلبية أي احتياج خاص واحتمالي ومتوسط الحجم وقصير الأجل في ميزان المدفوعات[3].

يؤدي هذا الطرح بدوره إلى تخفيض تكاليف الاقتراض، وتوفير دعم مرغوب في فترات التقلب، ويمكن أن يساعد "**خط السيولة قصيرةالأجل** " أيضا على تخفيض احتياجات التمويل المستقبلية، من خلال مساعدة البلدان على إنهاء مشكلات السيولة ذات الحجم المتوسط قبل أن تتحول إلى مشكلات أكبر[4].

---

[1]-دودان حنان-زبيري رابح، مرجع سابق، ص 246.

[2]- بوجعدار الهام، دور صندوق النقد الدولي في دعم الدول لمواجهة تداعيات فيروس كورونا، مجلة العلوم الإنسانية،المجلد08،العدد02،جامعة ام البواقي،2022، ص ص 1551-1545.

[3]- جيفري اوكاموتو، خط السيولة قصيرة الأجل اداة الصندوق الجديدة للمساعدة وقت الازمة، 22ابريل مقال متاح على الموقع التالي: https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2020/04/22/blog-the-short-term-liquidity-line-a-new-imf-tool-to-help-in-the-crisis

[4]- المرجع نفسه

ب-اتفاقيات الاستعداد الائتماني: عمل صندوق النقد الدولي على دعوة للدائنين الثنائيين لتعليق مدفوعات خدمة الدين المستحقة على أفقر البلدان، باعتبار هذه ستكون بمثابة مبادرة قوية، وسريعة الأثر، وستحقق الكثير نحو حماية أرواح وأرزاق الملايين من أكثر الناس عرضة للتأثر بالأزمة[1].

استجابت مجموعة العشرين لهذه الدعوة في 15 أبريل بتعليق مدفوعات إعادة سداد الديون الثنائية الرسمية المستحقة على أفقر البلدان، واستجابت مؤسسة التمويل الدولية كذلك لهذه الدعوة، وحثت الدائنين من القطاع الخاص على عدم تحصيل مدفوعات الدين حتى نهاية العام بدون إعلان المقترضين متخلفين عن السداد[2].

في صندوق النقد الدولي بحد ذاته قام المجلس التنفيذي بالموافقة على تخفيف فوري لأعباء خدمة ديون 25 بلدا من خلال "**الصندوق الاستئماني**" لاحتواء الكوارث، وتخفيف أعباء الديون بعد أن زادت موارده، وذلك في إطار استجابة الصندوق للمساعدة في التصدي لتأثير جائحة كوفيد-19، وهذا يتيح منحا لأفقر البلدان الأعضاء في الصندوق وأكثرها عرضة للتأثر بالجائحة لتغطية التزامات ديونها تجاه الصندوق لفترة مبدئية تغطي الستة أشهر القادمة.

ويساعدها على توجيه المزيد من مواردها المالية الشحيحة إلى جهود التعامل الطبي مع الطوارئ وغيرها من جهود الإغاثة الضرورية، ويعمل الصندوق حاليا لزيادة موارد "**الصندوق الاستئماني**" لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون، إلى ثلاثة أضعاف من حوالي 500 مليون دولار أمريكي إلى 1,4 مليار دولار أمريكي، بما يسمح بإطالة مدة تخفيف أعباء الديون[3].

ج- التسهيل الائتماني السريع: يأتي هذا التسهيل في خطوة لتبسيط إجراءات المساعدات العاجلة التي يقدمها الصندوق، ويمكن استخدامه في مجموعة من الظروف الطارئة يحلمحلعنصر الموارد المرتفعة في تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية لمواجهة الكوارث الطبيعية[4].

يمكن لأي بلد عضو في الصندوق التقدم بطلب المساعدة الطارئة، وهذا وفق بعض الشروط للحصول على الدعم بموجب "**التسهيل الائتماني السري** " و"**أداة التمويل السريع**"، والتي من ضمنها أن يكون دين البلد المعني عند مستوى يمكن الاستمرار في تحمله، أو على مسار لبلوغ مستوى يمكن

---

[1]-صندوق النقد الدولي في مواجهة جائحة كورونا، 16-أفريل 2020،تاريخ الاطلاع 10-03-2023، مقال متوفر على الرابط التالي:
https://www.imf.org/ar/About/FAQ/imf-response-to-covid-19

[2]- صندوق النقد الدولي في مواجهة جائحة كورونا، مرجع سابق.

[3]- صندوق النقد الدولي في مواجهة جائحة كورونا، المرجع نفسه.

[4]- صندوق النقد الدولي في مواجهة جائحة كورونا، المرجع نفسه

الاستمرار في تحمله، وأن تكون لديه احتياجات ملحة لتمويل ميزان المدفوعات، وأن يكون حريصا على تنفيذ السياسات الملائمة لمعالجة الأزمة[1].

وبالنسبة للبلدان التي لديها اتفاقات قائمة مع الصندوق، فقد يكون من الملائم أن تطلب زيادة الموارد المتاحة لها بموجب هذه الاتفاقات، أو تعديل مراحل الحصول على الموارد، أو في الحالات التي قد يتعذر تحقيق ذلك في الوقت المناسب، أن تطلب الدعم في إطار "**التسهيل الائتماني السريع**" أو "**أداة التمويل السريع**"[2].

ثانيا: دور صندوق النقد الدولي في الحد من الفقر: يرتبط مصطلح التكييف والموائمة الهيكلية بحزمة من السياسات التي يوصي بها صندوق النقد الدولي، وهيئة موظفيه للبلدان منخفضة الدخل بصفة أساسية، لغرض إجراء جملة تعديلات في الهيكل الاقتصادي يكون من شأنها تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويمكن تلخيص أهم متطلبات هذا التكييف الهيكلي في عدة نقاط منها تقشف مالي بقصد تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة، ومن ثم تخفيض معدلات التضخم، وغالبا ما يرتبط برنامج التقشف بتخفيض النفقات العامة ذات الطابع الاجتماعي، مثل نفقات الدعم لاسيما في مجال الغذاء والتعليم والعلاج...الخ، هذا إلى جانب تخفيض سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية تحرير الاقتصاد من التدخل الإداري من جانب الدولة وتركه لقوى العرض والطلب [3].

يعمل صندوق النقد الدولي أيضا في مجال مكافحة الفقر على تشجيع القطاع الخاص المحلي من خلال مجموعة من الحوافز والتسهيلات، وترك أسعار منتجاته لقوى السوق، تشجيع الاستثمار الأجنبي الخاص من خلال المزايا والإعفاءات والتسهيلات الضريبية والجمركية[4].

يسعى صندوق النقد الدولي أيضا فيما يخص السياسة النقدية والائتمانية إلى إلغاء دعم سعر الفائدة، ورفعه بهدف تشجيع المدخرات المحلية، والحد من السيولة النقدية بوصفها أحد عوامل التضخم، وفي مجال السياسة المالية يوصي الصندوق بتطوير السياسة الضريبية، وتوسيع الوعاء الضريبي بالحد من الإعفاءات الضريبية من أجل زيادة مرونتها وعائدها، مقابل إحكام الرقابة على المناطق الحرة للحد من التهرب الضريبي [5].

ويساهم صندوق النقد الدولي مع الشركاء الدوليين بجهد مشترك لتشجيع إصلاح النظم التجارية في سياق استراتيجيات الحد من الفقر والمساعدة الفنية المتعلقة بالتجارة، وبناء القدرات، وكجزء أساسي من

---

[1]–صندوق النقد الدولي في مواجهة جائحة كورونا، المرجع نفسه.

[2]– صندوق النقد الدولي في مواجهة جائحة كورونا، المرجع نفسه.

[3]–غياط شريف–بن جلول خالد، تقييم سياسات ودور المؤسسات المالية الدولية في مكافحة الفقر في الدول العربية، جامعة قالمة، الجزائر، ص 296.

[4]–المرجع نفسه، ص296.

[5]– نفس المرجع السابق، ص 296.

جدول الأعمال المعتمد في هذا المجال اشترك صندوق النقد الدولي، ومركز التجارة الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والبنك العالمي، ومنظمة التجارة العالمية التي تتولى الرئاسة يشارك فيه المانحون والبلدان النامية، ويعمل الإطار المتكامل على تنسيق إعداد دراسات تشخيصية عن التكامل التجاري بين البلدان النامية [1].

المطلب الثاني:التأثير السلبي لصندوق النقد الدولي اتجاه الدول النامية :

يعتبر صندوق النقد الدولي أداة إصلاح للدول النامية إلا أنه حاد عن مساره الأصلي بتدخل القوى الكبرى المسيطرة على الاقتصاد العالمي واختلال ميزان القوى للصالح الليبيرالي، مما عاد بالتأثير السلبي على هذه الدول التي لجأت إلى اعتماد سياساته الإصلاحية وهو ما سنتطرق إليه كالآتي:

الفرع الأول: انهيار المعسكر الاشتراكي والانفتاح الليبيرالي: اتخذ الاتحاد السوفياتي موقفا مقيدا للغاية فيما يتعلق فيما يتعلق بالنشاط الاجتماعي والاقتصادي للأمم المتحدة، والواقع أن مسلك الاتحاد السوفياتي منذ بدأ تكوين الأمم المتحدة كان أكثر سلبية في الجانب الاقتصادي منه السياسي[2].

عكست السياسة السوفياتية في السنوات الأولى للأمم المتحدة هذا المسلك حيال تطوير منظمة دولية تعمل في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، وقد حضر هذا الاتحاد السوفياتي في اللحظة الأخيرة مؤتمر" **برتن وودز**" ولم يشاركك في البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي، كما رفض المساهمة في وضع ميثاق منظمة التجارة العالمية، بالرغم من المواد الكثيرة الخاصة بالتجارة بين الدول التي أدرجت في الميثاق لتسهيل دخوله في عضوية المنظمة، ولم يشارك في منظمة الأغذية والزراعة أو المنظمة الدولية للطيران المدني، كما ضل بضع سنوات لا يشترك في اليونسكو أو منظمة العمل الدولية أو منظمة الصحة الدولية[3].

كما أن الاتحاد السوفياتي قد عبر عن رفضه التعاون مع هذه اللجان المنبثقة عن مجلس التعاون الاقتصادي والاجتماعي بمساهمته المالية المحدودة جدا، والتي تمثل 30% من المجموع الكلي،كما أن هذه المساهمة المتواضعة كانت تدفع بالروبيلات والتي يخضع استخدامها لكثير من الضغوط، إلى درجة أن الأمم المتحدة تجد صعوبة في الاستفادة منها كاملة، كما أن مساهمة السوفييت الفنية بالخبراء ضئيلة

---

[1]– نفس المرجع السابق، ص296.

[2]– هشام محمود الأقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة ،الطبعة 01، الإسكندرية، 2009، ص300.

[3]– هشام محمود الأقداحي، ص ص 300–301.

أيضا، وفي الواقع أن المساهمة غير المناسبة مع دخل الاتحاد السوفياتي توضح إلى حد كبير عدم ثقة السوفييت في المنظمة وأعمالها[1].

وعلى الجانب الآخر نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أصبحت أعمالها وعلاقاتها بالأمم المتحدة في مجال التعاون الاقتصادي من الموضوعات التي تلقى اهتماما قوميا كبيرا، يعكس إلى حد كبير أن الأمم المتحدة وأجهزتها أصبحت أداة هامة في السياسة الدولية، ومنبرا هاما لممارسة السلطة القومية، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تساهم في نصيب كبير من ميزانية هيئة الأمم المتحدة أو ميزانيات الوكالات المتخصصة بالمقارنة مع مساهمة الاتحاد السوفياتي[2].

ومع توسع مساهمة الولايات المتحدة المالية زاد أيضا من تدخلها في شؤون المنظمة ووكالاتها المتخصصة ورغبة الولايات المتحدةالشديدة في ملئ فراغ الاتحاد السوفياتي في المنظمة جعلها تظهر بمظهر الممول الأكبر، الأمر الذي يجعل أعمال المنظمة ووكالاتها مرهونا إلى حد كبير بالمساهمات الأمريكية وأي انخفاض في هذه المساهمات يؤدي إلى تدهور أعمال المنظمة والولايات المتحدة إذ تقوم بذلك لا يتوقع منها أن تعطي الأولوية لبناء مكتمل للأمم المتحدة أكثر من أن تعطي الأولوية لمواجهة التهديد السوفياتي[3].

الفرع الثاني: تطور المديونية والتبعية الاقتصادية: تتخوف الدول المدينة من التبعية الاقتصادية التي يفرضها الصندوق، ذلك أنها غالبا ما لا يتماشى مع اتجاهات وقدرات الدول الصغيرة، الأمر الذي يكشف فحواها، ويجعل اقتصادياتها تعتمد في الأساس على المساعدات الخارجية، والتي تقدم للدول النامية مساعدات ترتبط بالتزامات سياسية ،أولدعم نشاطات إضراب معارضين، خاصة وإن كانت هذه الأنشطة موالية للمعسكر الآخر[4].

الفرع الثالث: انتهاك مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول: إن محاولة تقديم القروض مقترنة باقتراحات وتوصيات معينة، تفرض على الدول المتلقية لهذا القروض تؤدي إلى خلق مشاكل سياسية داخلية حادة للدول النامية، وهذه القيود تعد خرقا لميثاق الأمم المتحدة ضمن المادة 07 منه على سبيل المثال، والتي تنص على أنه ليس في هذا الميثاق مايسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما،أيضا أن تدخل صندوق النقد الدولي في الشؤون الداخلية للدول لخدمة أغراض سياسية معينة يؤدي إلى تزعزع الأوضاع السياسية داخل دول العالم الثالث [5].

---

[1]– نفس المرجع السابق، ص301.

[2]–نفس المرجع السابق، ص302.

[3]–نفس المرجع السابق، ص302.

[4]–هشام محمود الأقداحي، مرجع سابق، ص304.

[5]– نفس المرجع السابق، ص 304.

وبالرغم من أن سياسات الصندوق قد أحدثت نتائج عكسية في كثير من الدول بسبب برامج التصحيح التي يشترطها الصندوق لقروضه، فإن بلدانا عديدة ترى ضرورة هذه البرامج بشرط أن يكون هناك اطار زمني واقعي لتطبيقها، لأن إصلاحا لسياسات إذا كان مفاجأ وقاسيا ومبالغا فيه، يؤدي إلى أن تفقد البرامج التأييد الجماهيري، وتفشل مثلما فشلت في العديد من الدول الإفريقية[1].

الفرع الرابع: تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في عمل صندوق النقد الدولي: إن المساهمة المالية الكبيرة للولايات المتحدة الأمريكية جعلت من الأنشطة الاقتصادية لمنظمة الأمم المتحدة تسيير وفق اتجاهاتها خاصة مع غياب الدور المؤثر للاتحاد السوفياتي، والذي يؤثر على التعاملات الدبلوماسية الثنائية مباشرة، فصندوق النقد الدولي والذي تأسس عام 1945 والذي لم يحظره الاتحاد السوفياتي، أو حظره آخر لحظة يقدم قروضا للدول مشروطة بتعهدات سياسية واقتصادية معينة يقدمها الصندوق، وهي في مجملها تعتبر تعبيرا قويا على غلبة الاتجاه الرأس مالي، والدول التي لا تتقيد بما يفرضه الصندوق لا تقترض أي قروض، ولا تستلم الدفعات الثانية[2].

كما أن الديمقراطية السائدة داخل الصندوق من حيث التصويت الدول الأعضاء في الصندوق التي عددها 183، كل بحسب قرتها المالية "دولار واحد= صوت واحد" الأمر الذي يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك 17% من حقوق التصويت، والواقع أن قدرة الولايات المتحدة المالية وكون الدولار يلعب دور العملة الاحتياطية الدولية يمنحها وزناً حاسما داخل المنظمة، فالولايات المتحدة الأمريكية تملي على الصندوق سياساتها على عمله ناهيك عن التحكم الذي يحصل عند اتخاذ قرارات الصندوق، لما تتمتع به من قوة تصويتية، ولقد كان لهذا التدخل آثار مدمرة مما جعل بعض النقاد يعزون حصول بعض الانقلابات العسكرية لأسباب سياسات الصندوق وبرامجه، والوعود بالعون الخارجي[3].

الفرع الخامس: انحراف الصندوق في الإشراف على النقد الدولي:وإذا كانت أخطر عيوب صندوق النقد الدولي انحرافه بعيدا جدا عن دوره الأصلي في الإشراف على النظام النقدي الدولي نتيجة للنظام المرن لأسعار الصرف، واعتماد هذا النظام على أسواق رأس مال خاص، وبالتالي تحدث تقلبات وأزمات خطيرة، فإن الصندوق يجب أن ينهض بدور جديد يمثل فيه المظلة التي تتشاور داخلها الدول الكبرى والصغيرة في خصوص سياسات الاقتصاد الكلي، والإشراف المصرفي والنقدي العالمي، ومن ناحية ثانية يجب على الصندوق أن يقوم بدور رفيع المستوى وأكثر نشاطا في مراقبة سياسات الاقتصاد الكبرى، بما في ذلك

---

[1]– محمد عبد الستار كامل نصار، مرجع سابق، ص 109.

[2]– هشام محمود الأقداحي، مرجع سابق،ص303.

[3]– محمد عبد الستار كامل نصار، مرجع سابق، ص ص97-98.

إجراء مراجعات منتظمة لسياسات الاقتصاد الكلي التي تقوم بها الدول الأعضاء في المجتمع الدولي الصناعية منها والنامية على حد سواء[1].

[1]–نفس المرجع السابق، ص107.

المبحث الثاني: بدائل عمل الصندوق وإصلاحاته لمواجهة التحديات التي تمس الدول النامية:

لقد أدى فشل صندوق النقد الدولي والانتقادات المواجهة له في إيجاد حلول للأزمات المالية والنقدية ومساعدة الدول النامية إلى القيام بإصلاحات جذرية داخل الصندوق من أجل تحقيق المساواة بين جميع البلدان الأعضاء، وأن تضع نظاما أكثر عدالة وشفافية لمواجهة لإشراك الدول النامية في انجاز القرار وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى دراسة مجالات الإصلاح لمواجهة التحديات التي تمس الدول النامية ومعرفة بدائل عمل الصندوق.

المطلب الأول: مجالات الإصلاح للتركيبة في صندوق النقد الدولي الصندوق:

لصندوق النقد الدولي مجالات إصلاح كثيرة ومن بين هذه المجالات نذكر نظام التصويت والحصص والمهام وأيضا نظامه الرقابي والإقراضي.

الفرع الأول: التعديلات المتعلقة بالتصويت:إن توزيع القوة التصويتية كان دائما لصالح مجموعة الدولة الرأسمالية المتقدمة، فبعد أن كانت سنة 28% من الأصوات موزعة على 24 دولة نامية في سنة 1953، نجد بأن 39% من الأصوات تتقاسمها 132 دولة نامية .

أ-تصحيح اختلالات التصويت: يستدعى الأمر بشأن التصويت تصحيح الاختلالات في توزيع القوة التصويتية بين مجموع البلدان النامية والرأسمالية المتقدمة، لكسر هيمنة هذه الأخيرة في مجال اتخاذ القرارات في المجال المالي والنقدي الدولي، وكذا إعادة التوازن في توزيع الأصوات داخل مجموعة الدول المتقدمة للقضاء على تفرد وهيمنة الولايات المتحدة، فالنظام الحالي لاتخاذ القرارات داخل صندوق النقد الدولي يتطلب ضرورة الحصول على أغلبية تتراوح بين 70% إلى 80% حسب أهمية القرارات[1].

إن معارضة الولايات المتحدة الأمريكية التي تزيد حصتها، التصويتية عن 17% تشكل عائقا كبيرا في أي مشروع قرار حاسم لا توافق عليه فصندوق النقد الدولي ليس شراكة مساهمة ترتبطفيها مكانة الشريك بمقدار حصته، و العلاقة فيها علاقة بين شركاء غير متساوين في كثير من الأحيان، الأمر هنا يختلف عندما يتعلق الأمر بمؤسسة دولية تساهم قراراتها وبرامجها في التأثير على التطور الاقتصادي في جميع البلدان التي لابد أن تعكس العلاقات بينهما عنصر السيادة والمساواة[2].

ب-إقرار مبدأ المساواة النسبية: يقرح ضمن المرحلة القادمة الانتقال من مبدأ عدم المساواة في العضوية والتصويت والحصص إلى مبدأ المساواة النسبية التي تعكس عنصر السيادة وفي نفس الوقت نأخذ بعين الاعتبار الوزن الاقتصادي، والحضاري للدولة العضوية، فتكون القوة التصويتية للدولة مكونة من ثلاثة

---

[1]- علاوي لحسن، حوكمة أداء صندوق النقد الدولي ضرورة يتطلبها تعافي الاقتصاد العالمي، ملتقى دولي، آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة ورقلة، الجزائر، 25و26 نوفمبر 2013، ص 102.

[2]- المرجع نفسه، ص 102.

أجزاء الأول يشكل 30% ويبرز التماثل في عنصر السيادة بالنسبة لجميع البلدان، والثاني يساوي 20% بحجم الدولة السكاني الذي لابد من مراعاته طالما أن المؤسسات الدولية تهدف إلى خدمة البشرية، وتؤكد على أهمية الديمقراطية وحقوق الإنسان والجزء الثالث ويشمل 50% المتبقية، ويرتبط بحصة الدولة ووزنها الاقتصادي والمالي والتجاري وأن تكون عملية اتخاذ القرارات بالأغلبية النسبية في مجالس المحافظين والمجالس التنفيذية بالصندوق ومجموعة البنك الدولي[1].

الفرع الثاني:اقتراحات الإصلاح بشأن نظام الحصص: حددت الحصص الحالية للأعضاء على أساس مجموعة من المؤشرات الهامة، حيث تعتبر الحصص المصدر الرئيسي لموارد صندوق النقد الدولي رأس المال، التي تسددها عند الانضمام إلى عضوية الصندوق أو في أعقاب المراجعات الدورية التي تزداد فيها الحصص، وتدفع الدول 25% من اشتراكات حصصها بحقوق السحب الخاصة، أو بإحدى العملات الرئيسية ، مثل دولار الو.م.أ، الين الياباني، ويمكن للصندوق أن يطلب إتاحة المبلغ المتبقي، الذي يدفعه البلد العضو بعملته الوطنية، لأغراض الاقتراض حسب الحاجة وتحدد الحصص ليس فقط بمدفوعات الاشتراك المطلوبة من البلد العضو، وإنما أيضا بعدد أصواته وحجم التمويل المتاح له من الصندوق ونصيبه من مخصصات حقوق السحب الخاصة[2].

والهدف من الحصص عموما أن تكون بمثابة مرآة لحجم البلد العضو النسب في الاقتصاد العالمي، فكلما ازداد حجم اقتصاد العضو من حيث الناتج وازداد اتساع تجارته وتنوعه، ازدادت بالمثل حصته في الصندوق [3] .

والو.م.أ أكبر اقتصاد في العالم ،تساهم بالنصيب الأكبر في صندوق النقد الدولي إذ تبلغ حصتها 17.6% من إجمالي الحصص ،أما سيشيل أصغر اقتصاد في العالم ، فتساهم بحصة مقدارها 0.004%،وقد بدأ تنفيذ ما خلصت إليه مراجعة الحصص الحادية عشرة في يناير 1999، فازدادت الحصص في صندوق النقد الدولي لأول مرة في عام 1990 بمقدار 45% تقريبا لتبلغ 212 بليون وحدة حقوق سحب خاصة بحدود 290 بليون أمريكي[4].

---

[1]–علاوي لحسن، مرجع سابق، ص 103.

[2]– لكحل رانية، بوشنقة منار، تأثير صندوق النقد الدولي على مسار النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم اقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2020–2021، ص21.

[3]–المرجع نفسه، ص 21.

[4]–المرجع نفسه، ص21.

الفرع الثالث: أثر الأزمة المالية العالمية 2008 على الإصلاحات:بعد أن تأكد صندوق النقد الدولي، أن أزمة الرهن العقاري تخطت حدود النظام المالي الأمريكي وأصبحت أزمة مالية عالمية، عمل على تحديد الأسباب الأساسية التي كانت وراءها، واقترح مجموعة من الحلول على مستوى السياسات الاقتصادية لمكافحة الأزمة ومنع انهيار النظام المالي العالمي[1].

أولا: ظهور الأزمة المالية والعالمية 2008:واجه العالم عام 2008 واحدة من أصعب الأزمات المالية التي تحولت إلى أسوأ أزمة اقتصادية عالمية منذ الكساد الكبير في 1929، ولقد بدأت الأزمة في الو.م.أ نتيجة تدهور السوق الأمريكية للرهون العقارية عالية المخاطر في صيف2007، أدت إلى خسائر ضخمة لحقت بالمؤسسات المالية والأسواق المالية الأمريكية، ونظرا لارتباط وتشابك مكونات النظام المالي والاقتصادي في عالم هيمنت عليه العولمة وتقوده الو.م.أ انتقلت الأزمة إلى جميع بلدان العالم المتقدمة والناشئة والنامية على حد سواء، لتصبح أزمة مالية عالمية بحلول خريف 2008[2].

ثانيا: انعكاسات الأزمة العالمية على إصلاح صندوق النقد الدولي:

1- إصلاح وتعديل دوره الرقابي: بالرغم من الدور الرقابي الذي يقوم به صندوق النقد الدولي على البلدان الأعضاء إلا أنه أخفق في التنبؤ بالأزمة المالية العالمية، ولم يعطي أي تحذير أو إشارة إلى مواطن الضعف والمخاطر التي كانت تتراكم في الاقتصاديات المتقدمة، بل على العكس فقد جاءت تقاريره متفائلة عن هذه الاقتصاديات،وقد اعترف صندوق النقد الدولي بهذا الإخفاق في التقرير الذي أعده خبراءه "الدروس الأولية المستخلصة من الأزمة "، وأكدوا على ضرورة تكثيف الجهود لتعزيز النشاط الرقابي، وفي هذا السياق أخذ صندوق النقد الدولي عددا من الإجراءات والتدابير لإصلاح أنشطته الرقابية[3].

2- إصلاح نظامها الاقراضي:بموجب اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، إذا تعرض بلد عضو لصعوبات تمويلية يمكنه اللجوء إلى صندوق النقد الدولي .وإذا ما قدّم الصندوق التمويل في الوقت المناسب، وبالحجم الكافي، وبالشكل الملائم يمكن أن يساعد البلد العضو في معالجة المشاكل الاقتصادية

---

[1]- صليحة جعفر، الدور الجديد لصندوق النقد الدولي في ضل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية2008-2009، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد15،العدد20، جامعة بسكرة- الجزائر،2019،ص 02.

[2]-المرجع نفسه، ص02.

[3]-المرجع نفسه، ص08.

التي يعاني منها، وتجنيبه التكاليف الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن تلك المشاكل، كما يمكن أن يساعد هذا التمويل في منع وقوع الأزمة بشكل تام[1].

ولكن واقع الأمر، أن الكثير من البلدان الأعضاء يتجنبون الاستعانة بصندوق النقد الدولي ولاسيما بعد أزمات عقد الثمانينيات وعقد التسعينيات، ويسعون إلى حلول أخرى لتلبية احتياجاهم، ومن أمثلة ذلك، العمل على جميع الاحتياطات من النقد الأجنبي بصورة كبيرة، واستكشاف سبل الحصول على قروض تمويل طارئ من مؤسسات مالية أخرى، والاعتماد على ترتيبات المبادلة الثنائية للسيولة بالعملة الأجنبية والسبب في ذلك أن هذه البلدان ترى أن أدوات الصندوق التمويلية لا توفر لهم ما يحتاجونه[2].

تتيح قدرا ضئيلا من التمويل بتكلفة باهضه، كما تقترن بشروط هيكلية مكثفة وشديدة التفصيل وغالبا ما تستشعر البلدان المعنية أنه مفرط في التدخل، ويعمل على إضعاف الشعور بملكية البرامج على المستوى المحلي كما يعتبر الإقراض من صندوق النقد الدولي إشارة سلبية للجماهير والأسواق على حد سواء وهو ما يعرف بالوصمة [3].

3- إصلاح وتعزيز أنشطته المعنية بتنمية القدرات:أكدت الأزمة المالية العالمية 2008 على ضرورة أن تعمل جميع البلدان بما فيها المتقدمة على معالجة مواطن الضعف المؤسسية والتكيف مع التطورات الاقتصادية والمالية العالمية السريعة، وفي هذا المجال يقدم صندوق النقد الدولي المساعدة لبلدانه الأعضاء من خلال أنشطته المعنية بتنمية القدرات التي عرفت تغيرات مهمة نتيجة الإصلاحات التي أجراها الصندوق عقب الأزمة لتعزيز فعاليته وكفاءته في تقديم هذه الخدمات، ومن أهم هذه الإصلاحات توسيع شبكة مراكزه الإقليمية للمساعدة الفنية والتدريب، تأسيس معهد تنمية القدرات، إنشاء الصناديق الخاصةبالاستئمان الموضعي، صناديق تنمية القدرات، توسيع علاقات الشراكة مع الجهات المانحة، مراقبة وتقييم المساعدة الفنية والتدريب[4].

4- إصلاح نظام الحصص وحوكمة الصندوق: اقترحت مجموعة العشرين إجراء إصلاح في نظام الحصص لصندوق النقد الدولي كي يعكس الدور المتزايد لبلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية الديناميكية واستجابة لذلك اعتمد صندوق النقد الدولي إصلاحات واسعة النطاق في نظام الحصص والحوكمة، وفي عام 2008 اعتمد صندوق النقد الدولي تدابير إجراء إصلاحات مهمة يهدف من خلالها إلى تحقيق اتساق أكبر بين حصص العضوية والأنصبة التصويتية في الصندوق من ناحية وزن البلدان

---

[1]- مرجع نفسه، ص11.

[2]- صليحة جعفر، مرجع سابق، ص11.

[3]- المرجع نفسه، ص11.

[4]- المرجع نفسه، ص 13.

الأعضاء ودورها في الاقتصاد العالمي من ناحية أخرى، إلى جانب تعزيز مشاركة البلدان منخفضة الدخل في الصندوق[1].

5- تعزيز القاعدة المالية للصندوق: كشفت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية عن عدم كفاية موارد صندوق النقد الدولي لتلبية احتياجات بلدانه الأعضاء، فابتداءً من عام 2008 ازداد الطلب على قروض صندوق النقد الدولي، ولكي يتمكن من الاستجابة بسرعة لهذه الاحتياجات، تعهد قادة مجموعة العشرين في قمة لندن –أبريل 2009– بتوفير أموال كافية للصندوق تقدر بـ 500 مليار دولار أمريكي، ما يؤدي إلى زيادة موارده المتاحة لمكافحة الأزمات بمقدار ثلاثة أضعاف عما كانت عليه قبل الأزمة حوالي 250 مليار دولار, وقد كان ذلك بطرق مختلفة : قروض ثنائية، اتفاقيات الاقتراض الجديدة، زيادة الحصص[2].

وباعتبار صندوق النقد الدولي مؤسسة قائمة على الحصص، فقد أكّد المديرون التنفيذيون على أن حصص العضوية هي المصدر الأساسي لتمويل الصندوق، وأنها ينبغي أن تظل كذلك، واتفقوا على ضرورة زيادة عامة في حصص العضوية، ولكن ما يعاب على الموارد المستمدة من الحصص أنها تستغرق بعض الوقت لكي تتغير، الأمر الذي جعل مثل هذه الزيادة غير ملائمة كخيار معالجة، الاحتياجات قريبة الأجل وهذا ما حدث فعلا، فبالرغم من التوصل لاتفاق في 2010 لمضاعفة حصص العضوية في إطار المراجعة الرابعة عشر للحصص ورفعها إلى نحو 476 مليار وحدة حقوق سحب خاصة، إلا أن هذه الزيادة لم تصبح سارية المفعول إلا بعد ست سنوات تقريبا وهذا ما دفع بصندوق النقد الدولي إلى التحرك في عدة مسارات متوازية لتعزيز قاعدته المالية، ليتمكن من أداء دوره في مساعدة بلدانه الأعضاء على حل الأزمة والخروج منها [3].

المطلب الثاني: البدائل المقترحة بشأن مهام صندوق النقد الدولي:

نلاحظ خلال نهاية القرن العشرين تحول كبيرا في مهام الصندوق الدولي فقد طغت وظائفه الإيديولوجية الجديدة على مهامه الأساسية، وأصبح متخصص في وضع البرامج وإعادة السياسات الاقتصادية من أجل تطبيقها في البلدان النامية، لكي تستعد ثقة الأطراف المتحكمة في الائتمان في السوق الدولية، وذلك عن طريق استعادة بعض التوازنات المالية والنقدية التي تضمن التوازنات الاقتصادية والاجتماعية والصندوق في هذا الميدان أضحى مكلفا بوظيفة إيديولوجية تتمثل في عولمة المنهج الرأسمالي، وانطلاقا مما سبق لابد من إعادة النظر في مهام صندوق النقد الدولي لتنقيها من

---

[1]–المرجع نفسه، ص 14.

[2]–صليحة جعفر، مرجع سابق، ص ص 15–16.

[3]– نفس المرجع السابق، ص 16.

مظاهر التحيز الأيديولوجي، وأشكال التدخل المخلة بسيادة الدول، ومنحصر دوره في تأدية الوظائف التي تساهم في الاستقرار في النظام النقد الدولي[1].

الفرع الأول : دور الصندوق في تقديم القروض: بموجب اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، إذا تعرض بلد عضو لصعوبات تمويلية يمكنه اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، وإذا ما قدم الصندوق التمويل في الوقت المناسب وبالحجم الكافي وبالشكل الملائم يمكن أن يساعد البلد العضو في معالجة المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها، وتجنيبه التكاليف الاقتصادية، والاجتماعية المترتبة عن تلك المشاكل، كما يمكن أن يساعد هذا التمويل في منع وقوع الأزمة بشكل تام [2].

ولكن واقع الأمر أن الكثير من البلدان الأعضاء يتجنبون الاستعانة بصندوق النقد الدولي، ولا سيما بعد أزمات عقد الثمانينات، وعقد التسعينات، ويسعون إلى حلول أخرى لتلبية احتياجاتهم، ومن أمثلة ذلك، العمل على تجميع ترتيبات المبادلة الثنائية بالعملة الأجنبية، والسبب في ذلك أن هذه البلدان ترى أن أدوات الصندوق التمويلية لا توفر لهم ما يحتاجونه، حيث تنتج قدرا ضئيلا من التمويل بتكلفة باهضه، كما تقترن بشروط هيكلية مكثفة وشديدة التفصيل وغالبا ما تستشعر البلدان المعنية أنه مفرط في التدخل، ويعمل على إضعاف الشعور بملكية البرامج على المستوى المحلي، كما يعتبر الإقراض من صندوق النقد الدولي إشارة سلبية للجماهير والأسواق على حد سواء وهو ما يعرف بالوصمة[3].

ومع انتشار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، واجهت العديد من البلدان النامية والناشئة مصاعب وضغوط متزايدة من جراء هبوط الاقتصاد العالمي، وانهيار تمويل التجارة، وتصوب التمويل الخارجي ولمساعدة بلدانه الأعضاء المتضررة من الأزمة عمل الصندوق على إصلاح نظامه الإقراضي لتشجيع البلدان الأعضاء على الاستعانة به في أسرع وقت ممكن.

وفي هذا الصدد بدأ صندوق النقد الدولي في عام 2009 بإدخال تحسينات على الأدوات التي يستخدمها في منح القروض، ثم اعتمد على مزيد من الإصلاحات في عامي 2010 و2011 لاستحداث أدوات إقراض مرنة تمكنه من منع الأزمات في المستقبل، ومساعدة بلدانه الأعضاء على مواجهة هذه الأزمات وحلها إن وقعت[4].

الفرع الثاني: إصلاح حقوق السحب وأسعار الصرف والسيولة:

أولا: حقوق السحب الخاصة: هي نقد احتياطي دولي يستخدم كوسيلة جديدة لدعم السيولة الدولية التقليدية كالذهب والدولار واحتياطات النقد الأجنبي الأخرى القابلة لتناول خارج أوطانها، استحداث هذه

---

[1]–بلال بوصبع، عبد اللطيف غبغوب، مرجع سابق، ص 105.

[2]– صليحة جعفر، مرجع سابق، ص 11.

[3]–المرجعنفسه، ص 11.

[4]–المرجع نفسه، ص 11.

الحقوق تم استنادا إلى القرار المتخذ في الاجتماع المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الذي عقد في يودي جانيرو عام 1968 بعد أن تقدمت البلدان الصناعية العشر باقتراح في هذا الصدد، وفي عام 1969 تم تنفيذ التعديل الأول لاتفاقية الصندوق الذي تضمن منحه صلاحية تطوير هذا الاحتياطي الجديد لكي يستخدم إلى جانب وسائل السيولة الأخرى [1].

قام صندوق النقد الدولي يضخ السيولة في الاقتصاد العالمي من خلال تخصيص توزيع حق السحب الخاصة، حيث وافق مجلس المحافظين في أفريل 2009 على تخصيص كمية كبيرة من وحدات حقوق السحب الخاصة قدرت بـ 161.2 مليار وحدة حقوق سحب خاصة، وهو ما يعادل 250 مليار دولار أمريكي، وقد أصبح هذا القرار نافذا في 28 أوت 2009 وبالإضافة إلى هذا التوزيع العام، قام صندوق النقد الدولي بإجراء توزيع خاص لا يتكرر لمخصصات حقوق السحب الخاصة قيمته21.5 مليار وحدة حقوق لصالح البلدان التي انضمت إلى الصندوق بعد عام 1981 وذلك في شر سبتمبر 2009 وهكذا بلغ مقدار حقوق السحب الخاصة التي تم توزيعها في إطار التوزيع العام والتوزيع الخاص في شهري أوت و سبتمبر من عام 2009 نحو 182.7 مليار وحدة حقوق السحب الخاصة حسب صندوق النقد الدولي في كونه يوفر موارد مالية كبيرة غير مشروطة للبلدان ذات السيولة المحددة مما يزيد من قدرتها على إتباع سياسات توسعيةفي مواجهة مخاطر الانكماش[2] .

ثانيا: أسعار الصرف: بعد أن وافقت الولايات المتحدة في سنة 1971 قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، فقد أعلنت بذلك على انهيار إحدى أهم أسس اتفاقية "برتن وودز"، والتي تقوم على نظام أسعار الصرف الثابتة والتنقل إلى نظام أسعار الصرف المرنة، ففي ظل النظام الأول كان دور الصندوق هو التأكد من احترام البلدان الأعضاء الالتزامات الواردة في المادة الرابعة ومنها التزام الدولة بتحديد سعر الصرف عملتها بالذهب أو الدولار والامتناع عن إجراء تغير كبير في أسعار صرفها إلا بعد موافقة الصندوق أما انحصر في الرقابة على اقتصاديات البلدان الأعضاء باستعمال مجموعة من المؤشرات القياسية للكفاءة الاقتصادية، وكان تعامله تميز خاصة بعد تطور أزمة المديونية وإخفاق مسيرة التنمية في البلدان النامية حيث ازدادت رقابته عليها وبالمقابل ضعف دوره الرقابيوالتوجيهي للدول الصناعية الكبرى وانحصر في التوصياتوالتلميحات ...إلخ[3].

نظام أسعار الصرف المرنة إلى تحقيق الاستقرار النقدي الذي طالما حلم بهم نظروا الصندوق وتوقعه بعض الخبراء في البلدان المتقدمة فقد ازدادت التقلبات في قيمة العملات ومازالت إلى يومنا هذا أو لا شك بأنه في ظل تقلبات يمثل هذا العنف في أسعار الصرف لا يكون ممكن إدارة الاقتصاديات بكفاءة

---

[1]– لكحل رانية، بوشنقة منار، مرجع سابق ، ص 22.

[2]– صليحة جعفر، مرجع سابق، ص ص 11-15-17.

[3]–علاوي محمد لحسن، مرجع سابق، ص 106.

فخلق هذا الوضع اتجاها لتنامي آليات الاقتصاد الرمزي فازدادت التوظيفات المضاربة القائمة على استغلال الاضطرابات الكبيرة في أسعار صرف العملات وأضحت أسواق الصرف العملات وأضحت أسواق الصرف تستقطب موارد مالية كبيرة على حساب الاستثمارات الفعلية في الاقتصاديات العالمية، وأصبحت التدفقات النقدية بين البلدان أكبر بـ34 مرة من النفقات الملائمة للصفقات المتعلقة بالسلع و الخدمات[1].

وساء تعلق الأمر بالمضاربة على النقود، أو المضاربة على الأسهم وفي كل مكان أصبح الائتمان يدعم المضاربة، إذ كل واحد يمكنه أن يشتري بدون أن يدفع ويمكنه أن يبيع بدون أن يجوز، ففي ظل ميكانيزم نظام سعر الصرف المرنة تطورت التدفقات النقدية المالية المضاربية اليومية بصورة مذهلة، فقد انتقل حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف من 94 مليار دولار سنة 1980 إلى 429مليار دولار سنة1989 إلى أكثر من 1300 مليار دولار سنة 1996 إلى حوالي 1500 مليار دولار سنة 2001 ثم 7500 مليار دولار سنة 2006[2] .

ثالثا:خط الوقاية والسيولة: يقدم خط الوقاية والسيولة لتمويل لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات الفعلية أو المحتملة في البلدان ذات السياسات السليمة وقد أنشئ ليوفر التأمين اللازم ضد الأزمات أو المساعدة في حلها في مجموعة من المواقف ويجمع خط الوقاية والسيولة بين عملية التأهل على غرار المتبع في « **خط الائتمان المرن** » ولكن مع معايير أقل للحصول على الأهلية أو الشرطية اللاحقة المركزة التي تستهدف معالجة ما ترصده عملية التأهل من مواطن قصور متوسطة باقية ويمثل استيفاء متطلبات التأهل إشارة إلى قوة أساسيات الاقتصاد والسياسات المطبقة في البلد المتأهل ومن ثم يساهم في زيادة ثقة الأسواق في الخطط التي تسعى السياسات إلى تحقيقها [3].

ويمكن أن تغطي اتفاقات استخدام « **خط الوقاية والسيولة** » إما ستة أشهر أو ما يتراوح بين عام وعامين وتتاح مدة الستة أشهر للبلدان ذات الاحتياج الفعلي أو المحتمل لتمويل ميزان المدفوعات على أساس قصير الأجل، على أن يكون سد هذا الاحتياج كفيلا بتحقيق تقدم معقول في معالجة أوجه القصور في ميزان المدفوعات خلال ستة أشهر، ويمكن في الأحوال العادية صرف مبالغ تصل إلى 125 % من حصة البلد العضو عند الموافقة على عقد اتفاق مدته ستة أشهر[4].

---

[1]– نفس المرجع السابق، ص 106.

[2]–المرجع نفسه ، ص 106.

[3]–صندوق النقد الدولي صحيفة الوقائع، تاريخ الاطلاع 2023/04/08 الساعة 14:00على الموقع :
http://www.imf.org/external/np/exr/facts//pll.htm.

[4]–المرجع نفسه.

غير أن حجم الموارد التي تتاح للبلد العضو يمكن أن يكون أكبر إذا كانت الحاجة لتمويل ميزان المدفوعات ناشئة عن صدمة خارجية تأثر بها البلد العضو بما في ذلك ازدياد الظروف الضاغطة الإقليمية أو العالمية، وفي الأحوال العادية لا يمكن تحديد اتفاق " **خط الوقاية والسيولة** " الذي تبلغ مدته ستة أشهر إلا بعد مرور عامين هما المهلة المقررة إعادة النظر لاعتبار من تاريخ الموافقة على اتفاق الستة أشهر السابق المرتبطة بهذا الخط[1].

وبالنسبة للاتفاقات التي تتراوح مدتها بين عام وعامين، يكون الحد الأقصى للاستفادة من تسهيل الوقاية والسيولة عند الموافقة مساويا لنسبة 250% من حصة البلد العضو للسنة الأولى وبمجموع 500% من حصته طوال مدةالاتفاق، وفي حالة الاتفاقات التي تتجاوز مدتها العام الواحد، يمكن التبكير بالمبالغ المخصصة للعام الثاني ليتم صرفها في العام الأول عن طريق تعديل مراحل الصرف حسب الحاجة، شريطة موافقة المجلس التنفيذي للصندوق أثناء المراجعة التي يجريها [2].

المطلب الثاني: الإصلاحات في صندوق النقد الدولي بشأن دوره في ظل التحديات المعاصرة:

ظهرت عدة ثغرات في الأنظمة الخاصة بصندوق النقد الدوليخلال عمله في مساعدة الدول المتضررة على الخروج من الأزمات التي ضربت العالم، مما جعل من الإصلاحات التي قام بها الصندوق عديمة الفعالية في القيام بدوره الأساسي بل وزاد من مشاكلها، وهذا ما دفع به إلى إيجاد بدائل عمل ترجعه الى مساره الصحيح وتنقذ اقتصاديات الدول النامية .

واتخذ الصندوق بدائل عمل في شكل إصلاحات في مجال الاقتصاد الكلي**(الفرع الأول)**، وإصلاحات بشأن المساواة في المعاملة بين الدول الأعضاء داخل الصندوق **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول: إصلاحاته بشأن سياسات الاقتصاد الكلي: إذا كانت أخطر عيوب صندوق النقد الدولي تتمثل في انحرافه بعيدا جدا عن دوره الأصلي في الإشراف على النظام النقدي الدولي، نتيجة النظام المرن لأسعار الصرف، واعتماد هذا النظام على أسواق رأس المال الخاص، وبالتالي تقلبات وأزمات خطيرة، فإن الصندوق يجب أن ينهض بدور جديد يمثل فيه المظلة التي تتشاور داخلها الدول الكبرى والصغير في خصوص سياسات الاقتصاد الكلي، والإشراف المصرفي والنقدي العالمي، ومن ناحية ثانية، يجب على الصندوق أن يقوم بدور رفيع المستوى وأكثر نشاطات في مراقبة سياسات الاقتصاد الكبرى بما في ذلك إجراء مراجعات منتظمة لسياسات الاقتصاد الكلى التي تقوم بها الدول الأعضاء في المجتمع الدول الصناعية منها والنامية على حد سواء [3].

---

[1]–المرجع نفسه.

[2]–المرجع نفسه.

[3]– محمد عبد الستار كامل نصار، مرجع سابق، ص 107.

الفرع الثاني: المعاملة المبنية على عدم المساواة: كذلك تشكل المعاملة المتباينة للبلدان المقترضة مشكلة الجذور، ومن الممكن معالجتها جزئيا بجعل رأي الصندوق أكثر فعالية في إدارة الاقتصاديات الكبرى، وهو ما يمكن أن يحدث، أو توافر نوعا من تقارب السياسات مثلما هو قائم في الاتحاد الأوربي إن فعالية ومصداقيته الصندوق سوف تتعزز عن طريق إصدار حقوق السحب الخاصة، فالاقتصاد العالمي المتنامي يتطلب مستمرا في السيولة الدولية[1].

وعلى الرغم من أن بعض البلدان قد اعترضت على الإصدار الضخم والعام لحقوق السحب الخاصة لبواعث عامة تتعلق بمكافحة التضخم، فإن ثمة بلدان عديدة لا تتوفر لها بسهولة فرص الوصول إلى اسواق راس المال الخاصة للحصول على السيولة، وقد دعا المدير العام "ميشيل كامديسو" إلى إصدار جديد لحقوق السحب الخاصة في منتصف التسعينيات، وينبئ الموقف الذي اتخذته الدول النامية برفض هذا الاقتراح وخشيتها من أن يؤدي إلى التضخم، عن موقف جديد ونهج مختلف تشارك خلاله الدول النامية بفاعلية فيما يتعلق بقضايا الإدارة الاقتصادية[2].

لقد تزايد دور صندوق النقد الدولي في إقراض البلدان النامية وخاصة في إفريقيا التي تعاني من صعوبات جمة، وتحول الصندوق إلى مصدر مقبول للمساعدة ولكن ينبغي ألا يتداخل دور الصندوق مع دور البنك الدولي وأن يظل الصندوق دوره الأساسي في الإشراف على نظام النقد الدولي ككل، وليس على أعضائه الأشد عوزا فقط[3].

يتعين لإصلاح وتفعيل دور صندوق النقد الدولي، إصلاح عملية صنع القرار داخله، فالأمر يقتضي أن تكون قراراته أكثر انفتاحا وشفافية، وأيضا أكثر ديمقراطية بمعن أن يبتعد عن الهيمنة القوية لعدد صغير من الاقتصاديات القوية، ولعل أشد الطرق وضوحا لتحقيق ذلك هو تعديل أوزان الحصص التي تحكم كم عدد الأصوات التي تكون للدول الأعضاء ومن ثم مسؤوليتها وامتيازاتها لكن تعكس الواقع الاقتصادي[4].

وهنالك ضرورة لتعديل أحكام الصندوق وسياساته بشكل يراعي فيه المساواة والعدل بين الدول الأعضاء غنيها وفقيرها، واستنادا لأوجه النقد وسبل التطوير السابق ذكرها وتعديل شروط الاستفادة من الصندوق، بحيث تراعي ظروف الدول الأخذة في النمو والفقيرة فترتفع شريحة السحب غير المشروطة من 25% من الحصة إلى نسبة أكبر تعتمد على دراسة الواقع الاقتصادي فتكون مثلا 35% من الحصة ،وتيسير

---

[1]– نفس المرجع السابق، ص 107.

[2]–محمد عبد الستار كامل نصار، مرجع سابق، ص ص 107–108.

[3]– نفس المرجع السابق، ص 108.

[4]– نفس المرجع السابق، ص108.

شروط السحب بالنسبة لموارد الصندوق الأخرى مع تنقيح المواد والقواعد الأخرى التي تكون سلبياتها أكثر من الإيجابيات[1].

وبالرغم من أن سياسات الصندوق قد أحدثت نتائج عكسية كثيرة من الدول بسب برامج التصحيح التي يشترطها الصندوق لقروضه، فإن بلدان عديدة ترى ضرورة هذه البرامج بشرط أن يكون هذا إطار زمني واقعي لتطبيقها لأن إصلاح السياسات إذا كان مفاجئا وقاسيا ومبالغا فيه، يؤدي إلى أن تفقد البرامج التأييد الجماهيري وتفشل مثلها حدث في دول كثيرة في إفريقيا، وأخيرا فإن الصندوق يسعى بمساندة قوية من جانب الدول النامية من أجل قيامه بدور أكبر وترى فيها وسيلة لإقامة نظام مقبول من المجتمع للإشراف على النظام النقدي الدولي [2].

[1]– نفس المرجع، ص 108.

[2]– نفس المرجع السابق، ص 109.

كخلاصة لما تم التطرق إليه في هذا الفصل يمكن القول أن صندوق النقد الدولي قد ساهم بلعب دور إيجابي في إصلاح اقتصاديات الدول المتضررة جراء الأزمات الاقتصادية التي ضربت دول العالم وأثرت بالدرجة الأكبر في الدول النامية التي جنبها الصندوق الانهيار وعزز حقوق الإنسان على مستوى الدولي عبر سياساته المنتهجة.

إلا أن هذه السياسات التي انتهجها الصندوق جنبت الدول النامية الانهيار، وفي المقابل ضاعفت من مشاكلها على مستويات أخرى فوضعتها تحت التبعية للقوى الاقتصادية في العالم وتسبب التدخل في الشؤون الداخلية للدول النامية من مشاكلها على المستوى المحلي.

وليتدارك الصندوق فشله في تحقيق الأهداف التي أنشأ من أجلها قام بسلسة من الإصلاحات منها في الجانب الإقراضي وعمليات السحب الخاصة، إلا أن الصندوق لم يكن فعال في معالجة هذه الازمات، لهذا جاء ببعض بدائل عمل لمواجهة الازمات التي تمس الدول النامية قصد الخروج بها نحو بر الأمان.

خاتمة

خاتمـــة:

من خلال الدراسة اتضح أن الوضع الاقتصادي الدولي قد مر بحالة دمار خلفته الحرب العالمية الثانية، وظهر هذا الدمار خاصة على الدول النامية التي شهدت تدهور الأوضاع الاقتصادية بشكل خطير.

عالج هذا البحث دور صندوق النقد الدولي في مساعدتها للدول النامية على إصلاح اقتصادياتها، باعتباره يمثل الركيزة الأساسية للنظام النقدي الدولي، والذي يتكون من عدة أجهزة مسيرة وأجهزة استشارية تشكل هيكله التنظيمي تشرف على أعماله، ويتمتع الصندوق بشخصية قانونية تجعله ذو حصانة قصد القيام بمهامه دون قيود.

كما اتضح أن الصندوق كان سلاح ذو حدين جراء ممارسته سياساته في هذه الدول، حيث جنبها الانهيار الاقتصادي، وعزز حقوق الإنسان على المستوى الدولي، واعتمد آليات فنية متمثلة في المشاورات والتدريب وآليات مالية لمواجهة الأزمات منها أزمة المديونية، عمل صندوق النقد الدولي أيضا على الحد من آثار جائحة كورونا التي أدت بالصندوق الى اتخاذ جملة من الإصلاحات للخروج منها والوقاية من الأزمات المستقبلية بإصلاح مختلف أنظمته، وهوما مثل أثر ايجابي على الدول النامية، إلا أنه ضاعف من مشاكلها الداخلية وجعلها تحت التبعية الاقتصادية للدول الكبرى وزاد من مديونيتها الخارجية، وهو ما يظهر تأثيره السلبي على هذه الدول.

وليستعيد صندوق النقد الدولي دوره الأساسي باعتباره مكان للتشاور بين الدول الصغرى والكبرى والخروج بحلول تخدم مصالح الجميع ولاتكون الدول النامية ضحايا هذه القرارات، فإن على الصندوق ان يدرج عدة إصلاحات على جميع المستويات تنهض باقتصاديات الدول النامية، وتمنحها نفس القدر من المساواة مع الدول الكبرى، وتكون السياسات التي ينتهجها الصندوق عند تدخله فيها بمثابة إصلاح لها لا أن تضاعف من معاناتها.

النتائج: توصلنا من خلال معالجتنا للموضوع في مذكرتنا هذه إلى مجموعة من النتائج نجملها فيما يلي:

-صندوق النقد الدولي هو مؤسسة مالية دولية نتجت عن مؤتمر "**برتن وودز**" وتسعى لتحقيق مخرجاته والأهداف المبتغات منه وتراوح دوره بين النجاح والفشل باختلاف الأزمات والدول.

- لعب صندوق النقد الدولي الدور الكبير في مواجهة أبرز الأزمات المالية، التي شهدها العالم وهددت اقتصاديات الدول خاصة النامية منها، كتدخله في أزمة المديونية العالمية، والأزمة المالية العالمية، وجائحة كورونا، مما ساهم في تخفيف وقائع هذه الأزمات ورفع الخطر عنها.

-كانت الأزمات التي شهدتها دول العالم عاملا مهما، دفع بالصندوق للعمل على سد الثغرات التي ظهرت في أنظمته لتتماشى مع الدورالأساسي الذي أنشأ من أجله ولا يحيد عنه.

-رغم نجاح صندوق النقد الدولي في تجنيب الدول المتضررة الانهيار الاقتصادي، إلا أنه قد ضاعف من مشاكلها بسبب التدخل في شؤونها الداخلية، لخدمة أغراض سياسية معينة، كما أن برامج الصندوق الاقتصادية لا تتماشى مع قدرات الدول الصغرى الأمر الذي جعلها تعتمد على المساعدات الخارجية و تعمل في ضل التبعية الاقتصادية مما زاد في مديونيتها الخارجية.

الاقتراحات :

من خلال النتائج المستخلصة من الدراسة يمكن أن نقدم الاقتراحات التالية:

-يجب إعادة النظر في السياسات والبرامج الاقتصادية التي تفرض من قبل الصندوق لتتماشى مع إمكانيات الدول الصغرى وتحرر اقتصادياتها من التبعية الخارجية.

-العمل على تعزيز شفافية أكثر للصندوق، خاصة فيما يتعلق بصناعة القرار داخله، بتعديل نظام الحصص، وموازنة القوة التصويتية داخل الصندوق بين الدول الأعضاء.

-يجب الاستفادة من التجارب السابقة الناتجة عن مختلف الأزمات الاقتصادية التي شهدها العالم، ليصبح للصندوق أكثر فعالية في معالجة الأزمات المستقبلية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادروالمراجع:

أولا: الكتب :

1-حسين عمر، المنظمات الدولية والتطورات الاقتصادية الحديثة، الطبعة الثانية المعدلة، دار المعارف، مصر، 1667.

2-محمودي مراد،النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة، دار الكتاب الحديث، القاهر، مصر، 2002.

3-قادري عبد العزيز،دراسات في القانون الدولي الاقتصادي، دار هومة للطبع والنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.

4-يحياوي أعمر، مساهمة في دراسة المالية العامة والنظرية العامة وفق للتطورات الراهنة، صنف 05/113 دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر، 2005.

5-سعد الله عمر، بن ناصر أحمد، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

6-لحرش عبد الرحمان، المجتمع الدولي، التطور والأشخاص، دار العلوم، الجزائر، 2007.

7- كامل نصارمحمد عبد الستار، دور القانون الدولي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.

8-عبد الناصر جمال، التنظيم الدولي النظريات العامة و المنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008.

9-هشام محمود الأقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة ،الطبعة 01،الإسكندرية،01-01-2009.

10-عوض خليفة عبد الكريم، القانون الدولي الاقتصادي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2012.

11- بقنيش عثمان، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2012.

12-القطاطشة محمد حمد، النظام الاقتصادي السياسي الدولي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2013.

13- عمارة مريم، قانون المجتمع الدولي المعاصر، دار بلقيس، الجزائر،2021.

ثانيا: مذكرات الماستر:

1-بعداش وليد، صندوق النقد الدولي والتوازن الاقتصادي الخارجي-دراسة مقارنة الجزائر- مصر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية والاقتصاد الدولي ,جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,السنة الجامعية 2014-2015.

2-عباس صوريا ، قادوري نادية ، أثر تدخل صندوق النقد الدولي على السياسة الاقتصادية للجزائر خلال الفترة 1989-2014 مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ،جامعة مولود معمري -تيزي وزو، السنة الجامعية 2016-2017.

3-بوصبع بلال ،غبغوب عبد الطيف، إصلاحيات آليات صندوق النقد الدولي في إدارة الأزمات المالية ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، سنة 2018-2019.

4-لكحل رانية، بوشنقة منار، تأثير صندوق النقد الدولي على مسار النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة استكملا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم اقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي،جيجل،2021-2022.

ثالثا: المجلات، الملتقيات:

1-دودان حنان-زبيري رابح، دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة الديون الخارجية للدول العربية حلال الفترة 2008-2015، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 02، جامعة الجزائر3، الجزائر، سنة 2018.

2-صليحة جعفر، الدور الجديد لصندوق النقد الدولي في ضل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية2008-2009، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،المجلد15،العدد20,جامعة بسكرة- الجزائر، 2019.

3-بوجعدار الهام، دور صندوق النقد الدولي في دعم الدول لمواجهة تداعيات فيروس كورونا، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد08، العدد02، جامعة أم البواقي، 2022 .

4-علاوي لحسن، حوكمة أداء صندوق النقد الدولي ضرورة يتطلبها تعافي الاقتصاد العالمي ،ملتقى دولي، آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة ورقلة، الجزائر، 25و26 نوفمبر 2013 .

5-غياط شريف-بن جلول خالد، تقييم سياسات ودور المؤسسات المالية الدولية في مكافحة الفقر في الدول العربية ،ملتقى دولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة قالمة، الجزائر، يوم 08-09 ديسمبر 2014.

رابعا:المواقع الالكترونية والتقارير:

1-صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي لسنة 2013www.imf.org.

2-صنوق النقد الدولي صحيفة الوقائع، تاريخ الاطلاع 08-04-2023 على الموقع :

//www.imf.org/external/np/exr/facts//pil.htm:http

3-صندوق النقد الدولي في مواجهة جائحة كورونا،16أفريل2020 ،تاريخ الاطلاع 10-03-2023، مقال متوفر على الموقع:

https://www.imf.org/ar/About/FAQ/imf-response-to-covid-19

1- جيفري اوكاموتو، خط السيولة قصيرة الأجل اداة الصندوق الجديدة للمساعدة وقت الازمة،22 ابريل مقال متاح على الموقع التالي:

2- https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2020/04/22/blog-the-short-term-liquidity-line-a-new-imf-tool-to-help-in-the-crisis

1- ناجي سابق ، عضوية النقد الدولي وأهدافه، العولمة وتطورات العالم المعاصر،2021/08/29 ،تاريخ الاطلاع 2023/05/21 ، تحت الموقع : https:m.ahemar.arg.

رابعاً:الاتفاقيات الدولية:

1-اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، واشنطن-الولايات المتحدة الأمريكية، طبعة مارس 2020.

الفهرس

الفهرس:

شكر وعرفان

إهداء

إهداء

ملخص

مقـــــــــدمة ..... أ

الفصل الأول: الإطار القانوني لعمل صندوق النقد الدولي في تحقيق أهدافه

الإطار القانوني لعمل صندوق النقد الدولي في تحقيق أهدافه 1

المبحث الأول: صندوق النقد الدولي بين عوامل النشأة ومنطلق تجسيد الأهداف واقعيا 2

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لصندوق النقد الدولي 2

الفرع الأول: نشأة صندوق النقد الدولي 2

الفرع الثاني: الطبيعة القانونية لصندوق النقد الدولي 4

الفرع الثالث: الفرق بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي 5

الفرع الرابع: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي 6

المطلب الثاني: الأهداف والمهام التي يقوم عليها صندوق النقد الدولي: 12

الفرع الأول: أهداف صندوق النقد الدولي 12

الفرع الثاني: وظائف صندوق النقد الدولي 14

المبحث الثاني: قواعد عمل صندوق النقد الدولي لتحقيق أهدافه بين النص والواقع: 17

المطلب الأول: القواعد القانونية لعمل صندوق النقد الدولي 17

الفرع الأول: خصوصية نظام التصويت وأثره على عمل الصندوق 17

الفرع الثاني: أثر نظام الحصص في صندوق النقد الدولي على أداء عمله 18

المطلب الثاني: الأحكام القانونية للعضوية في صندوق النقد الدولي: 20
الفرع الأول: العضوية في الصندوق وشروط اكتسابها: 20
الفرع الثاني: حقوق والتزامات العضوية في صندوق النقد الدولي 21
الفصل الثاني: مظاهر تأثير عمل صندوق النقد الدولي على الدول النامية
المبحث الأول: الدول النامية بين الإيجاب والسلب اتجاه صندوق النقد الدولي: 25
المطلب الأول: الدور الإيجابي لصندوق النقد الدولي اتجاه الدول النامية..... 25
الفرع الأول: دور صندوق النقد الدولي في تجنب الانهيار الاقتصادي..... 25
الفرع الثاني: دور صندوق النقد الدولي في علاج أزمة المديونية 25
الفرع الثالث: مساهمة صندوق النقد الدولي في تعزيز حقوق الإنسان 32
المطلب الثاني: التأثير السلبي لصندوق النقد الدولي اتجاه الدول النامية :..... 35
المبحث الثاني: بدائل عمل الصندوق وإصلاحاته لمواجهة التحديات التي تمس الدول النامية..... 39
المطلب الأول: مجالات الإصلاح للتركيبة في صندوق النقد الدولي الصندوق: 39
الفرع الأول: التعديلات المتعلقة بالتصويت: 39
الفرع الثاني: اقتراحات الإصلاح بشأن نظام الحصص..... 40
الفرع الثالث: أثر الأزمة المالية العالمية 2008 على الإصلاحات:..... 41
المطلب الثاني: البدائل المقترحة بشأن مهام صندوق النقد الدولي..... 43
الفرع الأول : دور الصندوق في تقديم القروض..... 44
الفرع الثاني: إصلاح حقوق السحب وأسعار الصرف والسيولة..... 44
المطلب الثاني: الإصلاحات في صندوق النقد الدولي بشأن دوره في ظل التحديات المعاصرة..... 47
الفرع الأول: إصلاحاته بشأن سياسات الاقتصاد الكلي: 47
الفرع الثاني: المعاملة المبنية على عدم المساواة 48
خاتمـــــــــــــة 46

قائمة المصادر والمراجع..... 49

الفهرس..... 53